الأمم المتحدة

A/58/PV.38

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٣٨**
الثلاثاء، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: الأونرابل جوليان روبرت هنت ..... (سانت لوسيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد السعدي (اليمن)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٤٠ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز تنسيق ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة إنسانية ومن مساعدة غوثية في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

تقرير الأمين العام (A/58/344)

(أ) تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

تقريرا الأمين العام (A/58/89 و A/58/434)

(ب) تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

تقارير الأمين العام (A/58/133، A/58/224، A/58/225، A/58/273، A/58/280، A/58/285، A/58/286، A/58/358)

(ج) تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها

تقرير الأمين العام (A/58/332)

(د) إشراك المتطوعين "ذوي الخوذ البيض"، في الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في ميدان الإغاثة الإنسانية والإنعاش والتعاون التقني لأغراض التنمية

تقرير الأمين العام (A/58/320)

(هـ) تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

تقرير الأمين العام (A/58/88 و A/58/88/Corr.1)

السيد الشامسي (الإمارات العربية المتحدة): السيد الرئيس، يسعدني باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة أن أتقدم إليكم بالشكر والتقدير على جهودكم في إدارة مداولات هذه الجلسة، كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى معالي الأمين العام على تقاريره القيمة على ما تشمله من

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

03-57247 (A)

معلومات تساهم في إنجاح مداولاتنا حول هذا البند. ونؤيد ما جاء في بيان ممثل المغرب عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

تتابع دولة الإمارات العربية المتحدة عن كثب الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتقديم المساعدات الغوثية الإنسانية للبلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية والصراعات المسلحة. وبناء على تقارير الأمين العام، هناك تزايد في عدد الأفراد المحتاجين للإغاثة والمساعدات الطارئة والتنموية، نتيجة لتفجر الصراعات والحروب في مناطق جديدة، كما حدث في أفريقيا والعراق، واستمرار العنف في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إضافة إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في كثير من البلدان النامية، وبالذات في القرن الأفريقي، بسبب الجفاف وانتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الأمر الذي يستدعي مضاعفة المساعدات الإنسانية المتوجب على الأمم المتحدة تقديمها لمواجهة الكوارث والمآسي الإنسانية في تلك المناطق.

ونود هنا أن نعبر عن أسفنا الشديد لمقتل عدد من موظفي الأمم المتحدة أثناء قيامهم بمهماتهم النبيلة نتيجة للعنف والإرهاب، كما حدث في العراق الشقيق ومناطق أخرى تنشب فيها الصراعات، ولما يواجهونه من عقبات ومخاطر تعيق وصولهم إلى المناطق المنكوبة وأهلها، كما هو الحال في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي هذا الإطار، نؤيد التدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة لزيادة الوعي بضرورة الحفاظ على أمن وسلامة موظفيها أثناء قيامهم بأعمالهم الإنسانية النبيلة. كما نشيد بالجهود التي تبذلها الجهات المختصة في الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة الإنسانية. ونؤكد على ضرورة مضاعفة الجهود الدولية لتعزيز المساعدات الطارئة والتنموية للدول النامية والفقيرة لكونها الأكثر تضررا من الكوارث والصراعات، نظرا لضعف قدراتها ونظمها الاقتصادية والإيكولوجية. كما ندعو الدول المانحة إلى الالتزام بتعهداتها بمساعدة الدول المتضررة، وتعزيز وتنسيق هذه المساعدات ضمن إطار استراتيجية تنموية تهدف إلى مساعدتها في بناء نظم تمكنها من مواجهة الكوارث بصورة أفضل. ونحث المجتمع الدولي على تعزيز القانون الإنساني الدولي، واتفاقيات حقوق الإنسان، للقضاء على أسباب الصراعات المسلحة والحروب التي تتسبب بالكوارث وتعثر التنمية.

انطلاقا من حس التعاطف الإنساني والمسؤولية نحو المجتمع الدولي، حرصت دولة الإمارات العربية المتحدة على تسديد جميع التزاماتها المالية لميزانية الأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام، إضافة إلى تبرعاتها لتعزيز منظمات ووكالات الأمم المتحدة الفاعلة في مجالات المساعدات الإنسانية والأنشطة التنموية. وبتوجيهات من صاحب السمو الشيخ زايد بين سلطان آل نهيان رئيس الدولة (حفظه الله) أولت الدولة اهتماما بالغا لتقديم المساعدة الغوثية الطارئة والمساعدات التنموية طويلة الأجل، إلى البلدان النامية والفقيرة وتلك المتضررة من الكوارث الطبيعية والحروب، من خلال عدة أجهزة وطنية متخصصة.

ويوازي حجم ما تنفقه الدولة على المساعدات الخارجية ٣,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي سنويا، تشمل معونات غوثية عاجلة وقروضا ومنح تنموية لخمسين دولة في أفريقيا وآسيا وأوروبا، مع الحرص على التعجيل بإيصال المساعدات الغوثية للأماكن المتضررة بواسطة الجسور الجوية والقوافل البرية والمستشفيات الميدانية المتنقلة، وكانت أكبرها عمليات الإغاثة التي قامت بها الدولة وهيئة الهلال الأحمر لدولة الإمارات في العراق وفلسطين وأفغانستان وكوسوفو والبوسنة والهرسك وتركيا ولبنان والسودان والصومال.

وفي مبادرة من صاحب السمو رئيس الدولة، رصدت الدولة ٥٠ مليون دولار لإزالة ١٣٠ ٠٠٠ لغم من

جنوب لبنان عام ٢٠٠١، حيث تم إزالة ٧٩٣ ١٧ لغما منها حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تدرك حاجة الشعوب المتضررة إلى إعادة التأهيل والإعمار بعد احتواء تداعيات الكوارث. وعليه، حرصت الدولة على تقديم القروض الميسرة والمنح للدول النامية والمتضررة، لبناء مشاريع تنموية كالسدود ومحطات الطاقة الكهربائية والموانئ والطرقات والمدن السكنية الكاملة التجهيز. كما تبرعت بمبلغ ٣٠ مليون دولار لإعادة إعمار أفغانستان. هذا إضافة إلى مساعدات عينية أخرى لدعم الاستقرار السياسي والاقتصادي فيها. وتواصل الدولة تقديم المساعدات المالية والعينية للشعب الفلسطيني لبناء مدنه وقراه وتوفير الوظائف لأبنائه. وتلعب دولة الإمارات العربية المتحدة دورا أساسيا في عملية إعادة إعمار العراق، حيث أنها أحد أعضاء المجموعة الأساسية للدول المانحة المشاركة في مؤتمر الدول والهيئات المانحة لإعادة إعمار العراق، المزمع عقده في مدريد من ٢٣ إلى ٢٤ من الشهر الحالي.

تعرب دولة الإمارات العربية المتحدة عن قلقها إزاء التدهور الشديد في الأوضاع الإنسانية للشعب الفلسطيني نتيجة لسياسة القتل والتدمير والإغلاق التي تمارسها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتعمدها عرقلة وصول المساعدات الإنسانية إليه. وعليه، فإننا نطالب المجتمع الدولي بإلزام إسرائيل بالوقف الفوري لعدوانها، وإنهاء سياسات الإغلاق والحصار عن المدن الفلسطينية، وإزالة الجدار العازل المؤدي إلى كارثة إنسانية واقتصادية في الضفة الغربية، والسماح للمنظمات الإنسانية الدولية، بإيصال المعونات الضرورية لأبناء الشعب الفلسطيني، عملا بأحكام القوانين والمعاهدات الدولية، وبالذات اتفاقية جنيف الرابعة. كما نحث الدول المانحة والمنظمات المالية الدولية الفاعلة، على تعزيز حجم ونوعية المساعدات الإنسانية الموجهة إلى الشعب الفلسطيني، لإنقاذه من كارثة إنسانية يستنكرها الضمير الإنساني، وترفضها القوانين الإنسانية والدولية.

السيد سيف (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام على تقريره الوافي والواسع النطاق عن المساعدة الإنسانية؛ والذي أشار فيه إلى انخفاض حدة بعض الأزمات الإنسانية هذا العام، بما في ذلك التقدم المحرز في عودة اللاجئين والمشردين داخليا إلى ديارهم في مناطق مثل أفغانستان وسيراليون وأنغولا. ونحن سعداء بهذا التطور. وبالإضافة إلى ذلك، نرحب بالتحسنات التي استشهد بها الأمين العام في أنغولا والسودان.

لقد عانى شعب السودان طيلة ٢٥ سنة من توليفة مميتة من الجفاف والحرب الأهلية. وقبل عامين، وفي ظل قيادة الرئيس بوش، بادرت الولايات المتحدة، بإعطاء دفعة جديدة نحو السلام والاستقرار في ذلك البلد، واستخدمنا الحملات الإنسانية في مناطق مثل جبال النوبة، للمساعدة في بناء جسر للسلام، وساهمنا بمبلغ ١٦٣ مليون دولار في المساعدة الإنسانية المقدمة للسودان في عام ٢٠٠٣. وعملنا مع الأطراف المتصارعة ومع دول أعضاء أخرى ومع وكالات الأمم المتحدة. واليوم، بدأ نهجنا المتعدد المسارات يؤتي ثماره. وأصبح في استطاعة شعب السودان اليوم أن يرى بصيصا من الأمل في مستقبل أفضل.

ومؤخرا، استخدم المجتمع الدولي أدوات عديدة لمساعدة شعب ليبريا على تولي زمام الأمور في بلده؛ وكان من بينها جهود دبلوماسية متعددة الأطراف، وضغط سياسي ثنائي، ونشر عملية لحفظ السلام وإيصال المعونة الإنسانية من خلال تلك العملية. ونتيجة لذلك، حدثت تطورات إيجابية عديدة منذ اجتمعنا في جنيف هذا الصيف. وبعد بداية كانت صعبة في مستهلها، أثبت المجتمع الإنساني عِظَم ما يمكنه إنجازه من خلال العمل المتضافر. وأثناء السنة

الماضية قدمت الولايات المتحدة للشعب الليبري حوالي ٥٠ مليون دولار في شكل معونة إنسانية. وفي الوقت نفسه، ما زالت هناك تحديات كبيرة تعوق توفير المساعدة الإنسانية والحماية لجميع المجتمعات المتضررة بالصراع أو الكوارث.

ولا يزال انعدام سبل الوصول الآمن إلى الكثير من هذه المجتمعات في أرجاء العالم يزعج الوكالات الإنسانية ويودي بالأرواح، بما فيها أرواح العاملين في تقديم المساعدات الإنسانية. وسوف يُذكر العام ٢٠٠٣ طويلا وبمشاعر الأسف للهجوم الجبان غير المبرر الذي وقع في بغداد، والذي ارتكب ضد موظفي الأمم المتحدة يوم ١٩ آب/أغسطس. وقد رأينا جميعا العواقب الأليمة التي ترتبت على هذه المأساة سواء بالنسبة لفرادى الزملاء أو لمجتمع الدول الذي ننتمي إليه. ونثني على وكالات الأمم المتحدة وموظفيها لما أبدوه من مرونة وتفان حين اختاروا مواصلة العمل في العراق وفي غيرها من مناطق الصراع. وفي هذا دليل على قوة هذه المنظمة.

وتضع الولايات المتحدة تحسين الأوضاع الأمنية في العراق في صدارة أولوياتها. ويدل قرار مجلس الأمن ١٥٠٢ (٢٠٠٣) على التزامنا بسلامة وأمن العاملين في الحقل الإنساني في أرجاء العالم. فقد اتخذ بالإجماع وبعد كثير من التفكير المتمعن في المسؤوليات التي تقع على عاتق كل منا.

وثمة تحديات أخرى، منها ضرورة تنفيذ مدونة قواعد سلوك الأمم المتحدة من أجل منع استغلال من نرجو أن نقدم لهم المساعدة، بما فيه استغلالهم جنسيا وإيذاؤهم، وضرورة إعلاء شأن المبادئ الإنسانية المتمثلة في الحياد وعدم التحيز والاستقلالية إلى جانب التعاون مع الجهات الفاعلة الكثيرة في مجال الاستجابة الإنسانية والتقدير لأدوارها المختلفة، وضرورة النهوض بفعالية المساعدة الإنسانية. ولتحقيق ذلك، لا بد لنا من كفالة أن يكون العون المقدم أكثر جودة في توقيته وأكثر ملاءمة وتنسيقا. ونرحب بتقرير الأمين العام عن برنامج إجراء مزيد من التغيير كما نرحب بالفرصة لإجراء دراسة شاملة للدور الذي يضطلع به نظام المنسق المقيم في مجال الاستجابة الإنسانية.

ونسلم بضرورة التقيد بسياسات تقديم المنح حسب الأصول ونواصل الالتزام بأن يستند تمويلنا إلى التقييم السليم للاحتياجات على أرض الواقع وإلى ترتيبها من حيث الأولوية. ولا تزال الولايات المتحدة من أكبر المانحين للنظام المتعدد الأطراف. ونشجع جميع المانحين على العمل سويا في مواصلة تعزيز الدور الذي يقوم به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في التنسيق الاستراتيجي والتشغيلي. وقد شعرنا بالتقدير لكيتزو أوشيما زميلا، ونرحب بجان إيغلاند رئيسا جديدا لهذا المكتب الهام.

وأخيرا، ترد في كل عام تقارير تشير إلى اشتداد تأثير الكوارث الطبيعية. وفي كل عام يتزايد عدد من يسكنون كوكبنا. وكثير من هؤلاء الناس لا خيار أمامهم سوى الإقامة في أراض معرضة للكوارث. والمسؤولية الواقعة على عاتقنا كحكومات وكأعضاء في الأمم المتحدة واضحة. فينبغي على كل بلد أن يقيّم مواطن ضعفه في مواجهة المخاطر وأن يستعد لها وأن يخفف من وطأتها على قدر الإمكان. ويلزم في الأماكن التي تبلغ فيها المخاطر أقصاها أن نستثمر في تدابير التخفيف من وقعها بغية التقليل من تأثير الأخطار الطبيعية، وأن نقيم نظما للإنذار المبكر، وأن نصر على تطبيق قوانين البناء الملائمة. وعلى الصعيد الدولي، يجب أن نعمل جميعا على أساس استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث. وبالإعداد والتعاون الملائمين يمكن للدول الحد من الأخطار، ومن ثم إنقاذ الأرواح.

لقد شهد العام ٢٠٠٣ تحسينات في عدة أزمات إنسانية طويلة الأمد. فلعلنا نتضافر في العمل معا تحقيقا لنفس الشيء وأكثر منه في عام ٢٠٠٤.

السيد لورين (كندا) (تكلم بالانكليزية): من دواعي سرور حكومة كندا أن تتاح لها هذه الفرصة لمخاطبة الجمعية العامة في موضوع تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث. ولعلي أبدأ بالإعراب عن ارتياح كندا لتعيين منسق الإغاثة الطارئة الجديد السيد جان إيغلاند. فخبرة السيد إيغلاند تؤهله جيدا لقيادة منظومة المساعدات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركائها في تلبية التحديات ومواجهة المعضلات المتأصلة في الأعمال الإنسانية.

وقد برهنت الأحداث على مدى العام المنصرم على أن الحاجة إلى العمل الإنساني المتضافر والفعال لم تكن في أي وقت أقوى مما هي الآن. وهناك الكثير مما يمكننا عمله بوصفنا دولا أعضاء، لدعم السيد إيغلاند وأفراد الخدمات الإنسانية المتفانين ذوي القدرة المهنية، ممن يعملون لدى وكالات الأمم المتحدة وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية. وتشمل المسائل الرئيسية التي تتطلب منا الاهتمام الجماعي العاجل سلامة موظفي الأمم المتحدة والموظفين المرتبطين بها وأمنهم، واحترام القانون الإنساني الدولي، وتوفير سبل الوصول للسكان المتضررين وحماية المدنيين في الصراع المسلح.

وقد أحرزت منظومة الأمم المتحدة تقدما هاما على مدى العام الماضي في إعداد تدابير للنهوض بسلامة وأمن الموظفين، بما في ذلك من خلال التدريب وتطبيق المعايير الأمنية التنفيذية الدنيا. بيد أن من الواضح في أعقاب الهجوم الأخرق على مقر الأمم المتحدة في بغداد يوم ١٩ آب/أغسطس، أن هذه الجهود يجب تعزيزها. إذ شكل هذا الهجوم تقهقرا جديدا فيما يتعلق بأرواح البشر، وفيما يتعلق بالمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وفيما يتعلق بالقانون الإنساني الدولي. ولم يبرهن على ضرورة النهوض بالقدرة على تقييم الأخطار فحسب، بل برهن أيضا على ضرورة إجراء استعراض للنهج الحالية في إدارة الأمن. ويشجع مكتب شؤون الأمن منسق في الأمم المتحدة ، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء، على إعداد نهج عملية وعرضها على الدول الأعضاء للنظر. فالأمن تكلفة ضمنية في القيام بالأعمال. ونحن نؤيد النداء الذي وجهه الأمين العام للدول كي تسهم في الصندوق الاستئماني لأمن موظفي منظومة الأمم المتحدة والبنود الخاصة بالأمن في كل من النداءات الموحدة. كما نشجع الدول على تعديل القيود التي تفرضها على الواردات عند الاقتضاء من أجل السماح لعمليات الأمم المتحدة بتطبيق المعايير الأمنية التنفيذية الدنيا على الوجه الأكمل.

وبينما نركز على احتياجات التنفيذ، يجب على الدول والجهات الفاعلة الأخرى أن تعمل أيضا على التصدي للثغرات القانونية. ونعرب عن تأييدنا القوي للزخم الجديد المتنامي خلف الجهود المبذولة لتوسيع نطاق اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها لعام ١٩٩٤. كما تحث كندا الدول التي لم تصدق بعد على اتفاقية ١٩٩٤ وتطبقها في تشريعاتها الوطنية على أن تفعل ذلك دون إبطاء. زيادة على ذلك، ندعو الدول إلى أن تكفل تقديم مرتكبي الهجمات على الأمم المتحدة والموظفين المرتبطين بها للمحاكمة، وعدم حصولهم على ملاذ آمن في أي دولة من الدول الأعضاء.

ويمكن أن تعتبر الأخطار التي يواجهها العاملون في الحقل الإنساني جزءا من نزعة أوسع نطاقا إلى عدم احترام القانون الإنساني الدولي، بما فيه المبادئ الإنسانية المتعلقة بالحيدة وعدم التحيز. وحيثما ينبع عدم الاحترام هذا من

الجهل أو سوء الفهم، نجحت المنظمات الإنسانية كثيرا بشرح طابع عملها في التفاوض على سبل الوصول. ولكن أشد من ذلك مدعاة للقلق السياقات التي تظهر فيها الجماعات المسلحة العداء النشط للعمل الإنساني والتي يجري فيها عمدا القيام بالتشريد القسري والتلاعب بالمعونة الغذائية والهجمات على المدنيين. ومن الواضح أنه يجب على المجتمع الدولي مواصلة الكفاح من أجل تلبية هذه التحديات.

وليست تعوزنا الوسائل. فقد زودت الأبحاث والدعوة والتجربة المجتمع الدولي بمجموعة رائعة من الأدوات لتعزيز حماية المدنيين. ولا تزال أكثر استجاباتنا فعالية في معظم الظروف تتمثل في تعزيز حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وقانون اللاجئين وإعمالها. وينبغي الاضطلاع بهذه الجهود بالتوازي مع تقديم الدعم للخطوات العملية التي يمكن للوكالات الإنسانية اتخاذها للنهوض بالحماية على الصعيد الميداني. وحيثما يتبين أن هذه الوكالات غير قادرة على التغلب على المقاومة ذات العزم، نلجأ إلى آليات حل الصراع التقليدية، بما فيها المساعي الحميدة وبناء القدرة ونشر القوات العسكرية لأغراض وقائية وبعثات حفظ السلام أو بعثات إنفاذ السلام.

ومن دواعي سرور كندا أن مجلس الأمن لا يزال يشجع حماية المدنيين في برنامج الصراع المسلح ، وذلك كما تجلى في الولايات القوية التي أناطها ببعثات دعم السلام التي أرسلت إلى ليبريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وللمنظمات الإقليمية إمكانية كبيرة لتعزيز جدول الأعمال هذا، حسبما يبينه التشديد على حماية المدنيين في الولاية التي أناطها مجلس الأمن بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في عملها في كوت ديفوار. وعلى غرار ذلك، ينبغي ألا نتجاهل قدرة فرادى الدول على التأثير على دول أخرى أو مجموعات مسلحة لتعديل سلوكها.

(تكلم بالفرنسية)

وعلى الرغم من النكسات، فإن تنسيق العمل الإنساني لا يزال يتحسن في المقر وفي الميدان على حد سواء. وكندا مسرورة إزاء الجهود التي يبذلها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بالتعاون مع شركائه، خاصة إزاء العمل لزيادة تحسين عملية النداءات الموحدة. ونشيد بالتخطيط للحالات الطارئة بالنسبة إلى العراق. ونرحب بعمل وحدة المشردين داخلياً التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والنهج التعاوني الذي شجعته لحماية المشردين داخلياً وتقديم المساعدة لتلبية احتياجاتهم. ولا تزال كندا مقتنعة بأن هذا النهج يمثل أكثر الاستراتيجيات فعالية، وتحث جميع الوكالات على دعم عملها في هذا المضمار.

ونعتقد أن تعاون مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، بشراكة مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، أدى إلى استراتيجيات أكثر فعالية للاستعداد للكوارث وتخفيف تأثيرها والتصدي لها. كما أن المشورة التي قدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية العام الماضي بشأن المسائل المدنية – العسكرية كانت مفيدة للمنظمات الإنسانية وللدول. وترحب كندا بوضع مبادئ توجيهية بشأن استخدام عناصر الدفاع العسكرية والمدنية لدعم أنشطة الأمم المتحدة الإنسانية في حالات الطوارئ المعقدة. وتوفر هذه المبادئ التوجيهية إطاراً مفيداً بتوضيحها السبل التي يمكن من خلالها توجيه القوات العسكرية لدعم الأنشطة الإنسانية دون تقويض احترام المبادئ الإنسانية. وتشيد كندا بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على عملهما المتعلق بهذه المبادئ التوجيهية وأُشجعهما على مواصلة الترويج لاستخدامها.

وبالنسبة إلى اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، نعتقد أن عملها لا يزال يثبت أهميتها بوصفها محفلا للوكالات الإنسانية يخطط للتصدي للتحديات العالمية. وترحب كندا بعمل اللجنة في تحسين التنسيق وفعالية التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبالنسبة إلى مسألة العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس، أظهرت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات دوراً قيادياً يستحق الثناء. وينبغي أن تكون خطة العمل لعام ٢٠٠٢، التي تحدد الحد الأدنى لمعايير السلوك والتي استكملت الآن بالنشرة التي أصدرها الأمين العام، دليلاً تسترشد به جميع وكالات الأمم المتحدة والدول في منع العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس والتصدي لهما. ويجب تكريس إجراءات لمتابعة هذا العمل، بما في ذلك ضمان إدماج المبادئ الرئيسية الستة في تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم البرامج.

ومن الأعمال الأخرى المشتركة بين الوكالات الجديرة بالملاحظة العمل الذي تضطلع به اللجنة التنفيذية المشتركة للشؤون الإنسانية/الفريق العامل المعني بقضايا الانتقال التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وتأمل كندا أن تؤدي توصيات الفريق العامل إلى تحسين استجابة منظومة الأمم المتحدة للبلدان الخارجة من الصراع.

وفي حين أنه يجري تحقيق تقدم كبير، فإن التناحر والتنافس بين الوكالات على الموارد المحدودة لا يزال قائماً. وتوجد حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لتعزيز التنسيق والتماسك بين الجهات الفاعلة في ميدان المساعدة الإنسانية. وإضافة إلى دعم عمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، توجد سبل عديدة تستطيع الدول من خلالها مساعدة هذه الجهود. وقد شهد العام الماضي اهتماماً كبيراً مكرساً للوسائل التي يمكن عن طريقها تحسين النُهج المستندة إلى احتياجات العمل الإنساني، بما في ذلك من خلال عملية النداءات الموحدة. وقد ساعد برنامج عمل التمويل الإنساني والاجتماع الدولي المعني بالمنح الإنسانية الحميدة على تحديد السُبل لمعالجة جوانب ضعف نظام المساعدة الإنسانية الحالي. وتشمل هذه بناء القدرة للدول المتضررة، ومشاركة المستفيدين على نطاق أوسع، وقدر أكبر من مساءلة المانحين والدول المتضررة، وتنسيق متطلبات الإبلاغ. وسنعمل في إطار بيروقراطيتنا وبالاشتراك مع الحكومات المانحة الأخرى لتطبيق المبادئ والممارسات الجيدة التي اتفق عليها في ستوكهولم.

وفي الختام، على الرغم من التحديات الكبرى التي لا تزال تجابهنا، فإننا نسير في الاتجاه الصحيح. فأدوار ومسؤوليات الدول المتضررة والمانحين ومختلف شركاء منظومة الأمم المتحدة والشركاء في العمل الإنساني تزداد وضوحاً. وهذا الوضوح مفيد لا للمساءلة المتبادلة فحسب، بل أيضاً وقبل كل شيء لمساءلة الذين نحاول مساعدتهم. فهم يعتمدون على التزامنا. ويتعين علينا أن نستجيب لهم.

السيد أغويلار سينسر (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): تقرير الأمين العام عن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ يحذر من أن الكوارث الطبيعية التي أضرت بالعالم ازداد تواترها على مدى الأعوام الثلاثين الماضية ثلاثة أضعاف عما كانت عليه، كما حدثت زيادة أيضاً في عدد الأشخاص المتضررين منها. إلا أنه يلاحظ أيضاً أن عدد الوفيات من الكوارث الطبيعية انخفض نتيجة لأعمال الوقاية من الكوارث المحتملة ونتيجة للاستثمار في آليات الوقاية.

هذه أرقام مهمة، تبين أن العمل الذي اضطلع به على الصعيدين الوطني والدولي للوقاية من الكوارث الطبيعية يمكن أن يسهم فعلاً في تخفيض التأثير السلبي لهذه الكوارث. ولهذا السبب تؤمن المكسيك أن من الضروري أن نستمر في

تعزيز آليات تعاون المجتمع الدولي للوقاية من الكوارث الطبيعية والتغلب عليها. ومن الضروري تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية وقدرات منظومة الأمم المتحدة لتعزيز دور منظمتنا بوصفها منسق جهود المجتمع الدولي نيابة عن البلدان المتضررة وفقاً للأولويات التي تحددها سلطات هذه الدول نفسها.

وقد أسفر التعاون في المكسيك وأمريكا الوسطى عن نتائج إيجابية في ميدان الوقاية وتقديم الغوث في حالة الكوارث. وينبغي أن يدمج التعاون الدولي في مجال الإغاثة في حالة الكوارث، بصورته التي نراها، في سياق طويل الأجل ومن خلال النظر في ظروف الضعف التي تفسر، في حالات عديدة، مدى جسامة الضرر الذي تسببه هذه الكوارث.

ويجب علينا إذا أن ننظر إلى المشكلة من منظور التنمية المستدامة، وهي في الحقيقة أفضل دفاع ضد الأضرار التي تخلفها الطبيعية والكوارث الأخرى لأنها تعطي المجتمعات، من خلال إجراءات دولها، الأدوات التي تحتاج إليها لزيادة قدراتها على الاستجابة وتنسيق النشاطات والاستفادة من الموارد، مما يحد بالتالي من ضعف المجتمعات المحلية إزاء الكوارث.

وإضافة للجهود الرامية إلى الحد من ضعف الشعوب إزاء الكوارث الطبيعية، من الضروري القضاء على الفقر. فهناك صلة مباشرة بين الضعف إزاء الكوارث الطبيعية وبين الظروف الاجتماعية والاقتصادية. وحقيقة الأمر أن المجتمعات المحلية الفقيرة تجد نفسها عادة في أوضاع أكثر خطورة وضعفا. وفي تقرير الأمين العام عن الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، أشار إلى أن العديد من البلدان تراكم بسرعة مخاطر كامنة ناشئة عن تزايد الكثافة السكانية في المناطق الخطرة، والحد من قدرات الحماية البيئية التي تسهم في تخفيف الأخطار، وأوجه الضعف الاجتماعي والاقتصادي الجديدة بسبب الهجرة والتنمية الحضرية والنمو الاقتصادي غير المتساوي.

وفي هذا الصدد، من المهم التأكيد أيضا على العلاقة السببية المباشرة بين ضعف المجتمعات المحلية إزاء الكوارث الطبيعية وتدمير البيئة الذي يحدث حول هذه المجتمعات المحلية. فإزالة الغابات من بين الأسباب الأكثر خطورة للضعف والكوارث الطبيعية في بلداننا. ولهذا السبب، فإن إدماج التعاون الدولي في نهج شامل للحد من الكوارث والضعف مهم لخفض مستوى الفقر وحماية البيئة والحفاظ عليها.

وفيما يتعلق بالكوارث التي يصنعها الإنسان، من المهم التأكيد على أن هيئات الأمم المتحدة المختلفة – لا سيما الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي – تنظر في مسألة حماية المدنيين في الصراع المسلح وموظفي الإغاثة الإنسانية. ومع ذلك، تقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية خاصة في هذا الصدد. وكما تمت الإشارة إليه هنا، أصبح من الواضح والمحدد بشكل متزايد أن مجلس الأمن مهتم بأن يدرج في ولاياته آليات لحماية المدنيين في حالات الصراع. ولقد رأينا هذا في إجراءات المجلس إزاء الصراعات الرئيسية المدرجة الآن في جدول أعماله.

ومع ذلك، فيما يتصل بحماية موظفي المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، فإن مجلس الأمن كان بطيئا في اتخاذ الإجراءات. ولم يعالج المجلس بشكل خاص، مسألة سلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة في حالات الصراع المسلح إلا بعد اتخاذه مؤخرا للقرار ١٥٠٢ (٢٠٠٣)، الذي قدمته المكسيك. والأحداث المفجعة التي شهدتها بغداد في ١٩ آب/أغسطس أبرزت الحاجة الملحة إلى

تزويد المجلس آليات مناسبة لضمان سلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية. ويمكن توفير هذه الآليات للمنظمات الإنسانية المعنية والأمم المتحدة على حد سواء كي تتمكن البلدان والأطراف في الصراع من إدراك مسؤولياتها بالنسبة لحماية موظفي المساعدة الإنسانية.

ويدين القرار ١٥٠٢ (٢٠٠٣) جميع أعمال العنف ضد موظفي المساعدة الإنسانية ولا سيما الهجمات المتعمدة. ويؤكد على التزام جميع الأطراف المتورطة في صراع مسلح بالامتثال الكامل لقواعد ومبادئ القانون الدولي المتعلقة بحماية هؤلاء الموظفين. ويذكّر حاجة الدول إلى إنهاء حالات الإفلات من العقاب بالنسبة لأولئك الذين يقترفون مثل هذه الأعمال. ونتيجة لاتخاذ القرار، يجب على الأمين العام أن يتناول الآن، في جميع تقاريره المتعلقة ببلدان معينة، مسألة سلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، بما في ذلك أعمال عنف محددة ضد أولئك الأفراد، والتدابير العلاجية المتخذة للحيلولة دون وقوع حوادث من هذا القبيل، والإجراءات المتخذة لتحديد هوية مرتكبي تلك الأعمال ومساءلتهم عليها. علاوة على ذلك، يطلب إليه أن يستكشف ويقترح السبل والوسائل الإضافية الكفيلة بتعزيز سلامة موظفي الأمم المتحدة وموظفي المنظمات الإنسانية الذين يقدمون مساعدات حيوية في حالات الصراع.

إن وضع الموظفين الذين يوفرون هذه المساعدة قد تدهور خلال السنوات الأخيرة. ويتمثل مصدر القلق الشديد في زيادة الهجمات المتعمدة، وحقيقة أنها تترك أثرا مباشرا على الحيادية والنزاهة المتأصلتين في العمل الإنساني. وتصنف الهجمات المتعمدة ضد موظفي المساعدة الإنسانية على أنها جرائم حرب في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وفي القرار ١٥٠٢ (٢٠٠٣) نفسه. ويسعى هذا التعريف لأن يوضح إلى أبعد الحدود أن موظفي المساعدة الإنسانية يضطلعون بدور محوري في حماية ومساعدة السكان المدنيين المتضررين بالصراع المسلح.

ولهذا السبب، فإن ضمان أمن الموظفين المسؤولين عن تقديم المساعدة الإنسانية يعتبر التزاما على الأطراف المتحاربة وينبغي أن يكون مهمة أساسية للدول والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية. ويجب على الأمم المتحدة مواصلة تعزيز التنسيق مع الوكالات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية الأخرى العاملة في الميدان.

السيد أويوغي (كينيا) (تكلم بالانكليزية): أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالسيد هنت على أسلوبه القدير الذي يواصل به توجيه أعمالنا. واسمحوا لي أن أعيد التأكيد على دعم وفدي له وتعاونه معه.

ونود أن نشكر الأمين العام على تقريره، الوارد في الوثيقة A/58/344، المقدم في إطار بند جدول الأعمال حول تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، وهو موضوع مداولاتنا.

يلاحظ وفدي وبقلق بالغ الخسارة المؤسفة في أرواح العاملين في مجال المساعدة الإنسانية خلال خدمتهم المجتمع الدولي. وفي رأينا أنه ينبغي السماح لموظفي المساعدة الإنسانية العمل في بيئات تسودها السلامة والأمن. وذلك أحد المتطلبات الأساسية التشغيلية لنجاح إيصال المساعدة الإنسانية. لذلك، فإننا نؤيد في هذا الصدد اقتراح الأمين العام بضرورة قيام الحكومات والمجموعات من غير الدول بتقديم التزام أقوى للعاملين في مجال المساعدة الإنسانية بضمان محاكمة المسؤولين، دون إبطاء، عن الهجمات التي تقع عليهم.

إن الموضوع المعروض علينا قضية مشتركة لها علاقة بالكثيرين منا في هذه القاعة. ولدى الاطلاع على تقرير الأمين العام، نلاحظ أن التطورات التي حصلت في البيئة

الإنسانية خلال السنة الماضية كانت مختلطة إذ أن بعض الصراعات التي طال أمدها تسير في اتجاه الحل، في حين تعود إلى الظهور، للأسف، صراعات جديدة في مناطق أخرى من العالم. والصراعات التي يطول أمدها، تستمر إذا في زيادة معاناة المدنيين بصفة عامة ومعاناة النساء والأطفال بصفة خاصة. علاوة على ذلك، فقد ظهرت تحديات أخرى أدت إلى تفاقم معاناة البشر. وتشمل هذه التحديات الأضرار التي يخلفها الجفاف ونقص المواد الغذائية. وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في حالات الصراع المسلح هو تطور يمثل تحديا للمساعدة الإنسانية، ويتطلب من المجتمع الدولي أن يعيد التفكير في طريقة تقديم المساعدة الغوثية.

إن الأمين العام يطلب دعمنا جميعا في جهوده لتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية. ولقد اضطلعت كينيا بدور قيادي في تنسيق إيصال المساعدة الإنسانية إلى مناطق الصراع في منطقتنا. فقدمنا المساعدة، وعلى الأخص، إلى جنوبي السودان، والصومال، ورواندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال لا الحصر. ويتفق وفدي مع ملاحظة الأمين العام أنه

> ”وفي مجال الكوارث الطبيعية، تحتاج التحسينات في الأدوات التنفيذية إلى التعزيز بزيادة التعاون بين المجتمع الدولي والجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية في مجال الاستجابة للكوارث، وذلك لكفالة المزيد من التضافر في إدارة الكوارث“. (A/58/89، الفقرة ٣)

وتدعم كينيا جهود الأمم المتحدة لمساعدة الدول الأعضاء والترتيبات الإقليمية في الاستجابة للكوارث الطبيعية. وفي ضوء الكوارث الكثيرة التي أصابت بلادنا، وضعت آليات من أجل أن نستطيع الاستجابة لها بشكل ملائم. ومن الأمثلة على ذلك مركز إعداد الاستجابة للكوارث، الذي هو جزء من مكتب الرئيس، من أجل تسهيل عملية التنسيق. ويضطلع هذا المركز، من بين أمور أخرى، بمسؤولية بناء القدرات، وتطوير نظام للإنذار المبكر، ورصد الكوارث الطبيعية، والاستعداد العام لمواجهة تلك الكوارث.

لقد نظمت كينيا أول اجتماع إقليمي لإدارة الكوارث في العام ٢٠٠٠. فجمع هذا الاجتماع الزعماء المدنيين والقادة العسكريين من ١١ بلدا. ونظم الاجتماع بالتعاون مع حكومة الولايات المتحدة، ومنذ ذلك الوقت أصبح حدثا سنويا يعرف باسم ”ندوة الرمح الذهب“. وينظم هذا الحدث من منطلق الاعتراف والإدراك بأن قوة الدفاع المدنية يمكن نشرها بفعالية وبسرعة في حالات الكوارث.

إننا نؤيد القرارات ذات الصلة ونوجه نداء إلى المجتمع الدولي لتوفير المساعدة استجابة لنداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات لعام ٢٠٠٣ في مجال الإغاثة وإنعاش البلدان المتضررة. ونثني على الجهود التي بذلها المجتمع الدولي حتى الآن للتخفيف من حدة هذه الكوارث. وقد ظهرت هذه الجهود في أفريقيا في مختلف البرامج، مثل المساعدة الاقتصادية لإعادة أعمار جيبوتي، والمساعدة الخاصة للإنعاش الاقتصادي وإعادة إعمار الكونغو. وهناك المساعدات الإنسانية الناشئة للحالة في إثيوبيا وإعادة تأهيل الصومال.

وبالنسبة لمسألة مراعاة تعميم المنظور الجنساني، فإن وفدي يؤيد الدعوة إلى إدراج منظور نوع الجنس في كافة عمليات الطوارئ. إن توجيه المساعدات الإنسانية في حالات الطوارئ إلى النساء والأطفال على نحو فعال في مخيمات اللاجئين هو أمر مهم. وينبغي أن يبدأ ذلك، في نظرنا، من

بدايات الصراع الأولى وأن يستمر خلال مراحل الصراع وصولا إلى مرحلة عملية إعادة الإعمار بعد الصراع.

وتلاحظ كينيا بقلق نشوء مشكلة الاستغلال والاعتداء الجنسيين في حالات الطوارئ المعقدة والصراع المسلح. إننا نؤيد خطة العمل التي أعدتها فرقة العمل المعنية بالحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين في الأزمات الإنسانية. ومن المتوقع أن يقر جميع موظفي الأمم المتحدة المدنيين بالمبادئ الأساسية الستة التي تمثل المعايير الدنيا للسلوك أثناء مدد خدمتهم. وفي نفس الوقت، من المأمول فيه أن تنفذ الأمم المتحدة الإجراءات التأديبية التي يتم إعدادها حاليا.

وفي الختام، أود أن أقول إن وفدي يؤيد التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام وسيواصل الاضطلاع بدوره في هذا الصدد. ومع ذلك، فإننا نعتقد اعتقادا راسخا أنه، لكي تكون المساعدة الإنسانية مفيدة، ينبغي أن تكون حسنة التوقيت، وكافية، وأن تكون مدعومة بالموارد القابلة للتنبؤ بها والمستدامة. وفي أغلب الأحيان، كانت المساعدات الإنسانية بطيئة، وغير كافية، ولا يمكن التنبؤ بها مما أبطل فعاليتها بالنسبة للمتلقين.

السيد فكس (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أخاطب هذه الجمعية العامة باسم حكومة بلادي بمناسبة النظر في البند ٤٠ من جدول الأعمال. وفي هذا الصدد، يود وفد بلادي أن يعرب عن شكره للأمين العام على تقريره (A/58/320) بشأن مبادرة ذوي ”الخوذ البيض“ التي رحبت بها هذه الجمعية.

أود أيضا أن أعرب عن تقديرنا العميق للدعم المستمر الذي تتلقاه المبادرة من متطوعي الأمم المتحدة ووكالات أخرى في المنظومة في البلدان التي نعمل فيها معا.

كما أود أن أنوه بالثقة والدعم المستمرين اللذين حظيت بهما المبادرة من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في القيام بمهامها. وإنني على ثقة بأن الأعمال التي قامت بها المبادرة ستساهم في زيادة التعاون بين بلداننا لتشمل شعوبنا وحكوماتنا. وأود أيضا أن أنوه بالتعاون الوثيق الذي وفره مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية سواء في نيويورك أو في جنيف.

وكما ذكر الأمين العام في تقريره، فقد أثبتت مبادرة ذوي الخوذ البيض من خلال نشاطاتها ونتائجها أنها آلية مفيدة في مجال التعاون والتمويل وتعبئة الموارد. وأود أن أعرب عن امتناني للتقرير، الذي يظهر بجلاء نوايا المبادرة الحسنة وتقدمها المستمر. وهذه التجربة مبنية أيضا على شبكة تزداد اتساعا من الاتفاقات والاتصالات المؤسسية القائمة مع البرنامج الغذائي العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الدول الأمريكية، والمصرف الإنمائي للبلدان الأمريكية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والبرلمان الأوروبي، والاتحاد الأفريقي وغيرها.

وأود أن أعرب عن التقدير للآراء التي أوردها الأمين العام في تقريره والتي تؤكد على صلاحية مفهوم ذوي الخوذ البيض، وهم المتطوعون الذين تم من قبل التعريف بهم وتدريبهم وتجهيزهم بصفتهم آلية مفيدة متاحة للأمم المتحدة لتقديم المساعدة الفورية في جهودها الغوثية، ونشاطات إعادة التأهيل وإعادة الإعمار والتنمية. وفي ذلك السياق، ستقوم حكومة بلادي بتقديم مشروع قرار بشأن مبادرة ذوي الخوذ البيض لكي تنظر فيه الجمعية العامة.

وهذه فرصة ممتازة لأن تصادق حكومتي على التزامها بالسلم ومكافحة الجوع والفقر المدقع، وهو أحد الأهداف الإنمائية للألفية. وهي أيضا فرصة مناسبة للإعراب

عن الاقتناع بأن مبادرة الخوذ البيض تستحق استمرار الدعم الدائم لها من أعضاء المجتمع الدولي. وكما قال الأمين العام في أكثر من مناسبة، فإن مشاركة المجتمع المدني في أنشطة الأمم المتحدة لا غنى عنها لنجاح بعثات الإغاثة في حالات الكوارث الإنسانية والطبيعية. وفي بعض الحالات، فإن هذه المشاركة تساعد، ليس في تخفيف الضرر فحسب، بل أيضا في تجنُّب تطور حالات غير مرغوب فيها.

إن وجود متطوعي الخوذ البيض يمثل آلية مفيدة وفعَّالة للمشاركة بكفاءة في مثل هذا النشاط على نحو منظم ومتزايد. وهي واحدة من الأعمال المشتركة العديدة بين مختلف البلدان. وفي ضوء ذلك، فنحن نأتي من جنوب العالم إلى هذه الجمعية العامة، ونحن على اقتناع راسخ بأن تنشيط هذا المحفل التمثيلي العالمي ضروري لدعم القانون الدولي وحقوق الإنسان، كأداتين منطقيتين لتسوية الصراعات وللتصدي الفعال للأخطار.

قبل بضعة أسابيع أكد بلدي بقوة أمام هذه الجمعية العامة التزامه بمواجهة التحدي الأكبر لعصرنا هذا، وهو تجنُّب

> ”اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء (الأمر الذي يعكس) حقيقة قائمة بالنسبة للفقر والاستبعاد الاجتماعي“. (A/58/PV.11، الصفحة ٩)

وقد أكدت الأرجنتين بوضوح أن العولمة ينبغي أن تخدم مصالح الجميع.

ومبادرة الخوذ البيض تسعى لتحقيق هذا الهدف. فهي تضم جميع ذوي النوايا الحسنة في العالم، وكل من له ضمير اجتماعي. وبتأكيدنا على أن

> ”التحديات الجديدة تتطلب حلول مختلفة وخلاقة، لكي لا نتخلف وراء المتغيرات العالمية في التكنولوجيا والاقتصاد، وفي الميادين الاجتماعية وبدون شك، حتى الثقافية“، (المرجع نفسه، الصفحة ١٢)

فإن القرار بتأييد كل جهد لبلوغ تلك الأهداف تم تأكيده أمام كل بلد في هذا المحفل العالمي. وهذه هي المهمات الرئيسية في جدول أعمال المجتمع الدولي. ونحن نقبل التحدي المتمثل في إيجاد أفكار جديدة لعالم جديد، يجمع مختلف الأفكار ويصنع الوسائل العملية لوضعها في متناول أيدي الدول التي نمثلها. هذا هو واجبنا والتحدي الذي نواجهه.

وفي ذلك السياق، فإن المحافظة على آلية للتعاون الدولي لم تعد تقتصر على مجرد علاقات بين البلدان ذات الأوضاع الإنمائية المختلفة. ولم يعد يكفي إظهار المستوى العالي للمهارة الفنية لدى فرقنا للرد السريع. فقد حان الوقت لأن نؤكد من جديد احترافنا مهنة التضامن والعطاء. وهذا ينطبق بشكل خاص على من هم بيننا، الذين تلقوا الدعم من مختلف الأطراف الفاعلة أثناء الأزمات التي واجهناها مؤخرا. ولدينا الواجب والتصميم تجاه أن نتعاون مع بقية البلدان الزميلة. وبموافقة المجتمع الدولي، نحن مستعدون لبذل الجهد من أجل المحافظة على هذه الأداة للتعاون الأفقي.

وكما قال العديد من زعماء أمريكا اللاتينية في هذا المحفل بالذات، فإن القواعد المختلفة التي توجِّه شؤون العالم آخذة بالتغير، وهناك شعور بالمسؤولية المشتركة إزاء الأوضاع الصعبة التي تمر بها أغلبية أضعف البلدان. ومن المهم أن يستمر المجتمع الدولي بالحوار حول طبيعة دوره في هذه الأوضاع، ودور المتطوعين الذين يشاركون في الجهود الدولية للقضاء على الفقر المدقع والجوع، وفي الأنشطة الإنسانية في حالات الطوارئ الطبيعية والناتجة عن فعل الإنسان.

وتسعى الخوذ البيض إلى المساهمة في هذا الحوار، وإلى التعاون في وضع النماذج الكافية للمساعدة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي وضعتها الأمم المتحدة، ودعم الأنشطة التي تخفف الضرر الناتج عن المآسي والكوارث.

وفي مواجهة الأزمات، فإن الناس تتولَّد لديهم نزعات التضامن والمشاركة في تجارب التصدي للأزمات، في المجالات الإنتاجية والصحية والاجتماعية. والتطوع يستطيع أن يجمع بين شخصيات هذه القصص البطولية اليومية للاستفادة من تجاربها ولوضع نماذج جديدة للتعاون. وهذه الشبكات الجديدة التي لم يتم استكشافها بالكامل، كغيرها من المبادرات، يجب أن تضم ممثلين لديهم الخبرة في مواجهة هذه الأزمات، وهذا البؤس، والفقر والكوارث الطبيعية. وهي تتضمن التدريب الذي يسمح بردود ذات طابع رسمي، فيتسنى بذلك نقل الأدوات التي نشأت من صميم أزمة ما لاستخدامها لدى سكان يمرون بتجربة شبيهة. وتسعى المبادرة إلى إنشاء فرق عمل تذهب إلى العمل كلما دعت الحاجة إليها. وهي تتصور أيضا وضع نواة نموذج للتنفيذ والتنظيم بحيث يمكن استنساخها بواسطة الرجال والنساء في البلد الذي تقدم بطلب المساعدة. وأود أن أؤكد من جديد أننا نقبل التحدي بأن نجد أفكارا جديدة لعالم جديد، يجمع الأفكار ويصنع الأدوات العملية لوضعها في متناول الدول التي نمثلها. فهذا هو واجبنا.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أنقل شكر حكومتي الجزيل للسيد هنت على الدعم الذي قدمته هذه الجمعية لمبادرة الخوذ البيض، ولجميع الذين يساهمون، بطريقة أو أخرى، في تخفيف الجوع في العالم، وهو هدف يوحِّد جميع ذوي النوايا الحسنة.

السيد هراغوشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أعرب عن الاحترام العميق لجميع موظفي الأمم المتحدة الذين يكرسون جهودهم لأنشطة المساعدة الإنسانية. إنهم يساهمون مساهمة جديرة بالإعجاب في تقديم المساعدة إلى من هم في حاجة إليها، حتى ولو تعرضت حياتهم للخطر. ورغم جهودهم المخلصة، فهناك حالات كثيرا ما نجد فيها أن جهودهم لا تحقق النتائج المرجوة على نحو كامل، بسبب النقص في التنسيق بين المانحين ووكالات الأمم المتحدة، الذين يتصدون للأزمة نفسها من مختلف جوانبها.

نحن نرى أن التنسيق الوثيق بين المانحين ووكالات الأمم المتحدة المختلفة، والانتقال من المساعدة الإنسانية إلى إعادة الإعمار هما أمران أساسيان لتحقيق نتائج فعالة ومتكاملة في ظل نقص الموارد المتاحة. وتدعو اليابان من جديد جميع المانحين والوكالات الإنسانية إلى أن يعملوا معا بشكل وثيق، بينما يؤدي مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية دور المنسق الرئيسي بينهم.

وفي هذا الصدد، ترحب الحكومة اليابانية بتقرير لجنة الأمن الإنساني الذي قدمته إلى الأمين العام في شهر أيار/مايو الماضي، والذي عالج بفعالية ممتازة، من بين أمور أخرى، المسألة الهامة المتمثلة في حاجة وكالات الأمم المتحدة إلى التصدي لأية أزمة بشكل شامل ومتكامل. وقد أرسل وفدنا نسخة من التقرير إلى جميع البعثات في نيويورك، ونرجو أن تسنح الفرصة للممثلين هنا للاطلاع عليه. وقد جاء في التقرير

> ”إن المساعدة غالبا ما تكون مجزأة بين مختلف فئات الناس – لاجئين، وعائدين، ومشردين داخليا، ومحاربين مسرحين – مما يعكس ولايات الوكالات التي تقدم المساعدات، بدلا من الاحتياجات الشاملة“.

وتقسم أوجه المساعدة أيضا وفقا لولايات الوكالات إلى مجالات الأغذية والتعليم والرعاية الطبية والإسكان، وهذا غيض من فيض.

ولكن الحقيقة أن جميع أشكال النشاط التي تستهدف مساعدة الأشخاص المحتاجين تؤثر في بعضها البعض. ولكي يتسنى لوكالات الأمم المتحدة أن تلبي بطريقة فعالة الاحتياجات الحقيقية للأشخاص الذين يعانون، يتعين عليها أن تضطلع بأعمالها المتفانية بطريقة أكثر تكاملا وشمولا.

ومن الأهمية بمكان أيضا ضمان الانتقال السلس من المساعدة الإنسانية إلى إعادة الإعمار. ولقد تحدثت السيدة ساداكو أوغاتا مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين سابقا والرئيس المشارك للجنة الأمن البشري، عن فكرة ''مرحلة ما بعد الصراع''، وحثتنا على إعادة التفكير في ترتيبات العمل الحالية، التي صيغت وفقا لخطوط فاصلة تكاد تكون زائفة ومضللة في أغلب الأحيان بين الأنشطة التي يضطلع بها في حالات الصراعات والأنشطة التي يضطلع بها في الحالات التي تعقب الصراعات.

وبالرغم من إمكانية تحول تركيز الأنشطة بمرور الزمن، يتعين تنفيذ المساعدات الإنسانية والمساعدات الإنمائية أثناء مرحلتي الصراع وما بعد الصراع في أية أزمنة إنسانية. وبفضل التركيز على مساعدة الناس بدلا من التمسك بالولايات المؤسسية، سنتمكن من تحقيق نتائج تعالج المشاكل التي يواجهها عموم الناس وبأكثر الطرق فعالية.

واستنادا إلى هذه الفكرة، استهلت الحكومة اليابانية مبادرة ابتكارية لتقديم مساعدة إنمائية إقليمية شاملة إلى أفغانستان، تحت اسم ''مبادرة أوغاتا''. وتهدف هذه المبادرة إلى ترتيب وتنفيذ مشاريع محددة وذات جدوى تؤكد على الانتعاش الإقليمي وعلى تمكين المجتمعات المحلية بالتعاون الوثيق مع الوكالات، بما فيها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، في ظل ملكية الشعب الأفغاني. وتشمل المشاريع نطاقا عريضا من المجالات من قبيل نظم الإسكان المؤقت وشبكات تزويد المياه من أجل إعادة توطين اللاجئين والمشردين داخليا، وبرامج لتوليد الدخل وبرامج الغذاء مقابل العمل من أجل تحقيق تنمية إقليمية شاملة. وآمل، بفضل الخبرة التي اكتسبناها من هذه المبادرة، أن نتمكن من زيادة تطوير منهجية لتطبيق الإطار المفاهيمي للأمن البشري وترجمته إلى مشاريع ملموسة على أرض الواقع تبين مصالح المتلقين.

وحقيقي أيضا، أنه أيا كانت درجة فعالية التنسيق فيما بين وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، لن يكون بالمستطاع تنفيذ أنشطة المساعدة الإنسانية على النحو الأوفى بدون توفر موارد مالية كافية. وهنا يكمن السبب وراء أهمية الجهود المبذولة لضمان فهم عامة الناس. والفهم على نحو أعمق وأوسع، ودعم الاحتياجات الإنسانية بين عامة الناس، سيجعلان من الأيسر للبلدان تقديم إسهاماتها في الأزمات الإنسانية. وتحقيقا لهذه الغاية، من الضروري أن تعنى وكالات الأمم المتحدة عناية خاصة بإبلاغ عموم الناس بالنتائج الملموسة والإيجابية التي من المتوقع أن تسفر عن أنشطتها وتؤثر في حياة الأشخاص الذين يعانون في الأزمات الإنسانية.

وبغية التوصل إلى دعم واسع النطاق للأنشطة الإنسانية التي تدل على تنوع المجتمع الدولي، من الأهمية بمكان أيضا أن نحاول زيادة عدد المانحين الجدد، فضلا عن تعزيز التوازن الجغرافي فيما يتعلق بموظفي الشؤون الإنسانية الذين تستخدمهم منظمات الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، من الأهمية بمكان ألا ننسى تكاليف فشلنا في اتخاذ إجراءات بشأن ما يسمى في بعض الأحيان ''الأزمات المنسية''.

وعندما تذيع شبكة سي إن إن أخبارا عن أزمة جديدة تشمل صورا لأشخاص في محنة، فإنها تجتذب على الفور اهتمام العالم.

ومن الجهة الأخرى، وحتى إذا استمرت مأساة إنسانية لفترة طويلة من الزمن، لن يعرف عنها أو يهتم بها سوى عدد قليل جدا من الناس ما لم تنشر وسائط الإعلام أخبارا عنها. وتأمل اليابان أن يعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والوكالات الأخرى على زيادة تحسين طريقة التصدي للأزمات المنسية على نحو أكثر فعالية، من خلال مثلا عملية النداء الموحد. وستواصل اليابان من جانبها تقديم المساعدة الإنسانية إلى مناطق تقل معرفة الجماهير بها، مثل الجنوب الأفريقي إما عن طريق وكالات الأمم المتحدة أو عن طريق علاقات ثنائية.

وفي أعقاب الهجوم العنيف على مكاتب الأمم المتحدة في بغداد، وصلت مسألة أمن العاملين في مجال الشؤون الإنسانية إلى أعلى قائمة الشواغل الدولية. وغالبا ما يرسل موظفو الشؤون الإنسانية إلى خطوط مواجهة خطيرة حتى في مراحل مبكرة جدا من الصراع بروح من الإنسانية والحياد وعدم الانحياز. وهؤلاء هم أشد الأشخاص التزاما بالقضية النبيلة المتمثلة في مساعدة الآخرين الذين لا حول لهم والذين يعانون، ولا ينبغي التسامح أبدا بشأن أي هجوم يقع على هؤلاء الأشخاص أيا كانت الأسباب. ويتعين أن نبقي في البال أنه لن تكون هناك مساعدة إنسانية فعالة بدون وجود هؤلاء الأشخاص على أرض الواقع.

ولا غنى عن ضمان سلامة الأشخاص الذين يعملون في العمليات الإنسانية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وترحب اليابان بقرار مجلس الأمن ١٥٠٢ (٢٠٠٣) بوصفه خطوة هامة نحو توفير حماية أفضل للموظفين العاملين في الشؤون الإنسانية. ومن الضروري أن نجري المزيد من المناقشات بشأن هذه المسألة، بما في ذلك مسألة توسيع نطاق الحماية بموجب الاتفاقية الحالية المعنية بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها.

وأخيرا، أود أن أتطرق بإيجاز إلى أهمية الحد من الكوارث. فإضافة إلى الصراعات التي هي من صنع الإنسان، غالبا ما تسبب الكوارث الطبيعية أزمات إنسانية خطيرة. ونتيجة لذلك، يستهدف جزء كبير من أنشطة المساعدة الإنسانية لتقديم إغاثة إلى ضحايا الكوارث الطبيعية. ولكن الإغاثة ما هي إلا مجرد جزء من الإجابة. ولتحقيق هذه الغاية تدعو الحاجة إلى اتخاذ تدابير واسعة النطاق، بما في ذلك تدابير ترمي إلى الحد من الكوارث الطبيعية، وبالتحديد، تدابير التخفيف والمنع والاستعداد.

ولا بد لي أن أؤكد على أن الحد من الكوارث ضروري أيضا لتحقيق أسمى أهداف التنمية المستدامة. وهو بالغ الأهمية أيضا من حيث تطبيق خطة التنفيذ التي وضعها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، فضلا عن متابعة المؤتمر الوزاري للمنتدى العالمي الثالث للمياه.

واقترحت اليابان بأن تتخذ الجمعية العامة قرارا يمكّن الأمم المتحدة من عقد مؤتمر عالمي للحد من الكوارث بغية استكمال استعراض استراتيجية يوكوهاما التي اعتمدها المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية، وتحديثها لتصبح انعكاسا أوفى للمبادئ التوجيهية لخطة التنفيذ التي وضعها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ولتحديد تدابير سياسية معينة لوضع استراتيجية يوكوهاما موضع التنفيذ. وأناشد الدول الأعضاء أن تؤيد هذا القرار. وإذا قُبل، فسترغب اليابان في استضافة المؤتمر في كوبي، في ولاية هايوغو، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، بالتنسيق والتعاون الوثيقين مع الأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث.

واسمحوا لي أن أختتم ملاحظاتي بأن أؤكد لكم على أن اليابان، إضافة إلى بلدان مانحة أخرى، ستواصل تقديم دعم نشط لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة تشارك في المساعدة الإنسانية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد فلاديمير تسالكو، رئيس اللجنة المعنية بالمشاكل الناجمة عن نتائج كارثة مصنع توليد الطاقة النووية في تشرنوبيل التابعة لمجلس وزراء جمهورية بيلاروس.

السيد تسالكا (بيلاروس) (تكلم بالروسية): تنظر الجمعية العامة اليوم في مسألة فائقة الأهمية بالنسبة لبلدي وللمجتمع الدولي برمته. فمع كارثة تشيرنوبيل، دخلت الحضارة الإنسانية مرحلة جديدة من التطور، حيث أن الخطر التكنولوجي الذي يضاعف العامل البشري من شدته، صار يتهدد بقاء البشرية ذاتها.

وفي الوقت الحالي، نواجه جميعا عددا من التساؤلات. فهل سعينا إلى التصدي المناسب لهذا التحدي؟ وما هو الموقف في أشد المناطق تضررا في الوقت الحالي؟ وما نوع الجهود التي ينبغي أن تبذل لتحسين الوضع وزيادة قدرة المجتمع الدولي على التغلب على أي تكرار محتمل للكوارث الإشعاعية الواسعة النطاق؟

وما فتئت بيلاروس، التي يبقى حوالي مليوني نسمة من أبنائها يعيشون في مناطق ملوثة تشكل مساحتها نسبة ٢٣ في المائة من أراضي البلد، تبذل جهوداً كبيرة للحد من عواقب كارثة تشيرنوبيل. والموارد التي لا بد لنا من تخصيصها كل سنة للتصدي لمشاكل ما بعد الكارثة تقارب حجم إنفاقنا على التعليم والرعاية الصحية والدفاع. ومنذ عام ١٩٩١، أنفقنا ما يزيد على ١٣ بليون دولار لتخفيف آثار تشيرنوبيل. وتقدر الأضرار الكلية بمبلغ ٢٣٥ بليون دولار. ومن الجلي أنه لولا ذلك، لأمكن أن تكرس تلك النفقات الإضافية القسرية لصالح أغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد.

وبفضل الإجراءات المتواصلة والفعالة على الصعيد الوطني، تمكن بلدنا من تقليل آثار الإشعاع إلى أدنى حد. والوضع الإشعاعي في بيلاروس مستقر ويتم رصده بانتظام. ومع ذلك، فإن كارثة تشيرنوبيل قد أدت بنا إلى طائفة من المشاكل المعقدة في قطاع الصحة والإدارة البيئية والتنمية الاقتصادية للمناطق المتضررة.

وهناك قدر من عدم اليقين فيما يتعلق بالحفاظ على صحة من يعيشون في مناطق ملوثة والخطوات التي ينبغي اتخاذها في هذا الصدد. وليس ثمة توافق في الآراء على الصعيد الدولي بعد فيما يتعلق بالآثار الطويلة الأجل لجرعات الإشعاع المنخفض الدرجة على البشر. ولا بد أن يكون ذلك مدعاة للقلق.

إننا نقدر تقديراً عالياً الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة من خلال تقديم المعلومات وتعبئة الطاقات لتهيئة الزخم للتغلب على آثار تشيرنوبيل. وليس من قبيل الصدفة أن أول قرار للجمعية العامة بشأن هذه المسألة، وهو القرار ١٩٠/٤٥ الذي وضع الأساس السياسي والمؤسسي لتطوير تعاون دولي كامل بشأن المسائل المتعلقة بتشيرنوبيل، قد وصف بأنه قرار إنساني وتضامني وخيري.

وتقرير الأمين العام (A/58/332) قيد النظر يعكس بشكل واف التدابير التي اتخذتها حكومات الدول المتضررة بالتعاون مع الوكالات المتخصصة والهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، إلى جانب الصعوبات الحالية في عملية تنفيذ القرار ١٠٩/٥٦ بشأن تشيرنوبيل، الذي اتخذ خلال الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة.

ولقد أعدت البلدان الثلاثة الأكثر تضررا، وهي بيلاروس والاتحاد الروسي وأوكرانيا، مشروع قرار إضافي

بشأن تشيرنوبيل لكي تعتمده الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين. وتلك خطوة منطقية ومتسقة صوب تنفيذ الاستراتيجية الجديدة التي اقترحت في تقرير الأمم المتحدة المعنون ''الآثار الإنسانية لحادث تشيرنوبيل: استراتيجية للإنعاش''، والتي تشتمل على تحول تدريجي من تقديم المساعدة الإنسانية إلى كفالة التنمية المستدامة للمناطق المتضررة.

ويستند تنفيذ تلك الاستراتيجية إلى نهج شامل لمعالجة مشاكل ما بعد تشيرنوبيل، وتشتمل على مجموعة متنوعة من التدابير في مجالات الصحة وإعادة التأهيل النفسي وإعادة البيئة إلى ما كانت عليه والتنمية البيئية. ويستند ذلك النهج إلى مفهوم المشاركة النشطة للسكان المتضررين في عملية إعادة التأهيل.

وتدعم حكومة بيلاروس تلك الاستراتيجية دعماً كاملاً، وتدعو إلى تعزيز التعاون الدولي، وهو أداة قوية في تخفيف آثار كارثة تشيرنوبيل. وأود أن أؤكد على أن أكبر مهمة تنتظرنا في المرحلة الحالية هي ترجمة التوصيات النظرية إلى مشاريع حقيقية وبرامج تعاون. وذلك هو نوع العمل الذي يجري بالفعل في بيلاروس.

وقد أبرم إعلان مبادئ البرنامج الدولي، المعنون ''التعاون من أجل إعادة التأهيل'' في مينسك بتاريخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. ومن بين المشاركين الدوليين في هذا البرنامج، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، وعدد من المنظمات غير الحكومية الأوروبية. وينتظر مصادقة المفوضية الأوروبية وعدد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى جانب مشاركين آخرين على الإعلان في المستقبل القريب. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أحض جميع البلدان المعنية والمنظمات الدولية على المشاركة في تنفيذ البرنامج، الذي يعتبر الأول في جيل جديد من المبادرات المتصلة بتشيرنوبيل، التي ترمي إلى كفالة التنمية المستدامة في المناطق المتضررة. وأنا على ثقة بأن الأمم المتحدة لديها المعرفة والتكنولوجيا والموارد اللازمة لتنفيذ البرامج الإنمائية في المناطق المتضررة بحادث تشيرنوبيل.

إن شبكة البحوث والمعلومات الدولية بشأن تشيرنوبيل ومنتدى تشيرنوبيل التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي أنشئ هذا العام، سيسهمان إسهاماً كبيراً في إعداد برامج ومشاريع ملموسة. ونتوقع أن تساعد نتائج أنشطتهما في تحقيق تحسن كبير في الظروف المعيشية للسكان المتضررين بهذه الكارثة الإشعاعية، وهي الأسوأ من نوعها.

وأود أيضا أن أسترعي الانتباه إلى المبادرة التي اتخذها وزير خارجية بيلاروس في هذه القاعة مؤخرا (انظر A/58/PV.20) بتنظيم مؤتمر دولي يعقد في مينسك عام ٢٠٠٦ إحياء للذكرى السنوية العشرين لكارثة تشيرنوبيل. وأنا واثق من أن هذا المؤتمر سيسهم في تعزيز التعاون الدولي بشأن المسائل المتصلة بتشيرنوبيل انطلاقاً من مبادئ التضامن والتعاون المفيد على نحو متبادل، والتنسيق الفعال للمبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف. ونود أن ندعو جميع المهتمين إلى المشاركة في التحضير لهذا المؤتمر وفي أعماله.

وختاما، أود أن أدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تأييد مشروع القرار بشأن تشيرنوبيل. ويحدوني الأمل أن تشكل المبادئ النبيلة التي ينطوي عليها أساساً سليماً لتعزيز جهود المجتمع الدولي من أجل استعادة الأحوال المعيشية الكريمة للسكان المتضررين بهذه الكارثة.

السيد كيم سان – هون (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): يثني وفدي على جهود برامج الأمم المتحدة

وصناديقها ووكالاتها من أجل تقديم وتنسيق المساعدة عبر العالم. ونود أيضا أن نشكر الأمين العام على تزويدنا بمجموعة وافية من التقارير بشأن مختلف القضايا المطروحة.

إن الأمم المتحدة تتوفر لديها سلطة وخبرات لا مثيل لها في توفير المساعدة التي تنقذ أرواح السكان في حالات الخطر التي تعقب الكوارث والحروب الأهلية والصراع. وجمهورية كوريا تدعم تلك الجهود وتشارك فيها بنشاط. وفي هذا العام، قدمنا ما قيمته ٣٣ مليون دولار من المساعدات الإنسانية عن طريق الأمم المتحدة، ويشمل ذلك ١٣ مليون دولار لمساعدة العراق. كما أننا نبذل كل الجهود الممكنة ثنائيا. وبشكل خاص، قدمنا في هذا العام مساعدة إنسانية بلغت قيمتها الإجمالية حوالي ٢٣٠ مليون دولار لكوريا الشمالية، ويشتمل ذلك على ٣٠٠ ٠٠٠ طن من المخصبات، و ٤٠٠ ٠٠٠ طن من الأرز إلى جانب مساعدات بقيمة ٥٠ مليون دولار من المجموعات المدنية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بنونة (المغرب).

وتؤيد جمهورية كوريا الدور المحوري الذي يضطلع به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في مجالات التوعية الإنسانية والسياسات والتنسيق. ونقدر عملية النداء الموحد وغيرها من الآليات التي أنشئت بغية تعزيز التعاون الدولي للاستعداد والاستجابة المحسنين لحالات الطوارئ. ولدينا كل الثقة في أن المنسق الجديد للإغاثة الطارئة، السيد يان إيغلاند، سيبني بنشاط على إنجازات سلفه بغية المزيد من تعزيز عمل الأمم المتحدة في مجال المساعدة الإنسانية.

وتجري مداولاتنا بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية الطارئة في أعقاب عام يدعو إلى القلق. ففي حين لم تنقص الحاجة أقله إلى استمرار الأمم المتحدة في مهمتها لقيادة المساعدة الإنسانية في جميع أرجاء العالم، فإن التهديد لسلامة وأمن موظفيها في الميدان ما فتئ يتصاعد بصورة كبيرة. وقد دلل على تلك الرسالة بشكل مؤلم الهجوم الذي وقع على مقر الأمم المتحدة في بغداد في ١٩ آب/أغسطس. وأدين الهجوم إدانة عالمية، ولكن لا بد لنا أن نفعل ما هو أكثر من الإدانة. وفي نهاية المطاف، يجب أن تبرز الأمم المتحدة بعزم أقوى، عوضا عن عزم أضعف، على الاستمرار.

ولا بد للدول الأعضاء أن تدعم جهود الأمم المتحدة عن طريق ضمان ألا يفلت عدوان ١٩ آب/أغسطس من العقاب. وفي الواقع، يجب إنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم التي ترتكب ضد موظفي الأمم المتحدة في جميع أرجاء العالم. والمحبط بشكل عميق إدراكنا أنه، بالرغم من أن ما يزيد على ٢٠٠ مدني قد فقدوا أرواحهم بسبب وقوع أعمال ضارة أثناء خدمتهم في الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٢، لم تتخذ الدول الأعضاء المعنية إجراء قانونيا لتقديم مرتكبي هذه الأعمال إلى العدالة إلا في ٢١ حالة. ويجب مضاعفة الجهود لتحقيق سجل أفضل.

وفي حين يبقى تركيزنا الحالي منصبا على العراق وبعض الحالات الأخرى المشهورة، فإن التقريرين اللذين قدمهما الأمين العام في إطار البندين الفرعيين (أ) و (هـ) من البند ٤٠ من جدول الأعمال يذكراننا بأن الجزء الأكبر من البشرية يتطلب مساعدة مستمرة. فيجب ألا نغفل عن بالنا ”حالات الطوارئ المنسية“. ومن النادر أن تكون المساعدة الإنسانية فعالة مع تدخل قصير الأجل.

وثمة حالة تدل على ذلك هي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي وصل إلى مستوى الأزمة في العديد من البلدان النامية. وكما نوقش خلال الحوار الرفيع المستوى بشأن هذه المسألة في وقت سابق من هذه الدورة للجمعية العامة، فإن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز حينما يتضافر مع غيره من عناصر الحاجة الإنسانية تكون النتيجة تصعيدا

لحالة الضعف. وبالتالي لا بد من إدماج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الجهود الرامية إلى التغلب على الحالات المعقدة للطوارئ في تلك البلدان.

وبالإضافة إلى ذلك، تؤمن جمهورية كوريا بأنه ينبغي أن ينظر إلى المساعدة الإنسانية من المنظور الطويل الأجل لإعادة التأهيل والتنمية. وفي ذلك الصدد، فإننا نرى الانتقال من تقديم الإغاثة إلى التنمية بوصفه مجالا هاما لعمل الأمم المتحدة في تنسيق المساعدة الإنسانية. ونرحب بنتائج مداولات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تلك المسألة. ويحدونا الأمل أن يتمخض استعراض اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية والفريق الإنمائي للأمم المتحدة للمسائل المعنية عن توصيات مفيدة.

وتؤكد جمهورية كوريا أيضا أهمية توفير سبيل الوصول الآمن والميسر للموظفين الإنسانيين إلى السكان الضعفاء، فضلا عن أهمية الشفافية في المساعدة الإنسانية. ومن نافلة القول إنه لا بد من إيصال المساعدة إلى الأشخاص الذين يحتاجون إليها. ولكن قد لا يكون الأمر كذلك. إننا نشجع برامج الأمم المتحدة وصناديقها ووكالاتها على اتخاذ المزيد من الخطوات في ذلك الصدد، مع إدراكنا التام بأن الخطوات الملموسة التي يتعين اتخاذها ستتنوع استنادا إلى الظروف القائمة على أرض الواقع.

وفي ختام بياني، أود أن أؤكد من جديد على الالتزام الجازم لجمهورية كوريا بدعم أنشطة الأمم المتحدة، والمشاركة فيها بشكل نشط، على أساس مبادئ الاستقلال والحياد والنزاهة والإنسانية.

السيدة إنخنسيتسيغ (منغوليا) (تكلمت بالانكليزية): لقد أصبح مدى التطورات والتحديات وطابعها في الميدان الإنساني معقدا بشكل متزايد خلال الأعوام القليلة الماضية. وتقتضي حالات الطوارئ الإنسانية، التي تؤدي إلى تفاقمها الصراعات، القديمة والناشئة، والأوبئة مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والوقوع المتكرر للكوارث الطبيعية في العديد من أرجاء العالم، استجابة فعالة وكافية ومؤاتية بشكل متزايد. ومن أجل ضمان توفير تلك الاستجابة، لا بد أن نتداول بشأن عدد من المسائل التي طرحها الأمين العام في التقرير الذي قدمه في إطار البند قيد النظر في جدول الأعمال. وتشمل تلك المسائل، في جملة أمور، الانتقال من الإغاثة إلى التنمية، والتمويل الإنساني، وفعالية المساعدة الإنسانية، وحماية المدنيين، والاستعداد للطوارئ، والكوارث الطبيعية، والأشخاص المشردين داخليا، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في سياق حالات الطوارئ.

أن وفدي، إذ يؤيد البيان الذي أدلى به أمس ممثل المغرب بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، يود أن يدلي ببعض الملاحظات الإضافية.

ولكي تكون المساعدة الإنسانية وافية يتعين أن تكون متناسبة مع احتياجات أية حالة طوارئ بعينها، وموزعة بإنصاف وتدار بفعالية. ويبدو أن كل تلك المجالات مترابطة، كما أن كلا منها يحتاج إلى المزيد من التحسين. وكما يرى من تقارير الأمين العام، ليس هناك اتساق في الطريقة التي تقيّم بها الاحتياجات الإنسانية حاليا. وتختلف التقييمات بقدر كبير ليس بين البلدان فحسب، ولكن أيضا من عام إلى آخر. وفي رأينا، بالرغم من أن تقييم كفاية المساعدة الإنسانية فيما يتعلق بالحاجة إليها مهمة معقدة، فإنه يتعين تطوير أداة مشتركة لتحليل وفحص حالة بعينها، كما يجب تطبيق هذه الآلية بشكل متسق. وذلك سيساعد في إعادة ثقة المانحين بجدوى التقييمات كما سيسهم في ضمان توزيع أكثر إنصافا للمساعدة الإنسانية.

والمجال الآخر الذي يقتضي الاهتمام هو الحاجة إلى وضع تعريفات تحدد بوضوح التدفقات المستحقة وتوفر وصفا نوعيا للمساعدة الإنسانية من أجل إصلاح الحالة المثيرة للقلق عندما تؤدي الاستخدامات المختلفة للمساعدة الإنسانية إلى حجب التمييز بين المساعدة الإنسانية والمساعدة الإنمائية الرسمية. وفي ذلك الصدد، يود وفدي أن يؤكد على أهمية النداء الذي أطلقه المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذا العام من أجل تقديم المساعدة الإنسانية بطريقة لا تعرض للخطر الموارد الموفرة للتعاون من أجل التنمية.

ويؤيد وفدي تأييدا قويا المزيد من تعزيز الدور المحوري الفريد الذي تضطلع به الأمم المتحدة في توفير القيادة لعمليات العمل الإنساني الدولي وفي تنسيقه. ونشيد بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على الدور الهام الذي يضطلع به في الاستجابة للأزمات الإنسانية المعقدة في جميع أرجاء العالم. ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة ليشكر الوكيل السابق للأمين العام كيتزو اوشيما على مثابرته العنيدة وقيادته المقتدرة، وكذلك ليرحب بخلفه، السيد يان إيغلاند. ونتمنى له النجاح في توليه مسؤولياته الجسيمة.

وازدادت وتيرة وحجم الكوارث الطبيعية بصورة كبيرة خلال العقود الثلاثة الماضية، ونتجت عنها خسائر بشرية ومادية فادحة. ومن ناحية أخرى، يشجعنا أن نلاحظ تسجيل انخفاض هائل في عدد الوفيات من الكوارث الطبيعية في نفس الفترة، وذلك بسبب تكوين معرفة أفضل للظروف الخطرة، والاستثمار في التدابير الوقائية. ومع ذلك، يبقى بناء القدرات لتعزيز الاستعداد للكوارث الطبيعية والحد من آثارها تحديا رئيسيا، خاصة في البلدان النامية. ولا يمكن الاختلاف على أن أكثر طريقة فعالة للحد من الآثار الناجمة عن الكوارث الطبيعية هي امتلاك قدرة كافية على الصعيدين الوطني والمحلي معا، بما في ذلك إيجاد نظام فعال وموثوق به للإنذار المبكر، والتقييم الدقيق والسريع لحالات الطوارئ، بمشاركة نشطة من المانحين، وتوجيه النداءات في الوقت المناسب والتنسيق المتماسك، وقدر أكبر من التعاون بين جميع الأطراف الرئيسية الفعالة.

وبالنسبة لبلد لديه كثافة سكانية منخفضة للغاية وأراض شاسعة وبنية أساسية ضعيفة، فإن قابلية منغوليا الشديدة للإصابة بالكوارث الطبيعية قد نتج عنها ضعف إضافي. فمنغوليا معرضة لعدد من الكوارث، بما فيها مواسم الجفاف، وحرائق الغابات، والفيضانات، والزلازل، ومواسم ''دزود''، التي تأتي بفصول شتوية قارصة البرودة وبعواصف ثلجية شديدة. وخلال السنوات الأربع الماضية، أصيبت منغوليا بمواسم جفاف شديدة ومتتالية في الصيف وحلت بها فصول شتاء شديدة القسوة والمعروفة باسم دزود. وكانت الخسائر التي تكبدها السكان هائلة، وذلك نظرا للآثار الاقتصادية والاجتماعية المدمرة للكوارث الطبيعية وتأثيرها على اقتصاد صغير وضعيف تصيبه وهو يمر بحالة انتقالية. وخلال فصلي الشتاء الأولين، اضطرت حكومتي، بالتعاون مع الأمم المتحدة، إلى تعبئة الدعم الدولي من خلال توجيه نداءات طارئة. ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة ليشكر بحرارة شديدة كل شركائنا الثنائيين والمتعددي الأطراف على دعمهم ومساعداتهم السخية لتخفيف الآثار الناجمة عن الكوارث.

وحيث أن الكوارث الطبيعية – بما فيها مواسم دزود الشتوية ومواسم الجفاف وحرائق الغابات – هي ظواهر متكررة، فإن حكومتي، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبدعم مالي من المانحين، سعت إلى وضع استراتيجية طويلة الأجل للاستعداد للكوارث وإدارتها بغية تعزيز تدابير الإغاثة الفورية. واتُخذت الإجراءات التشريعية والإدارية اللازمة لتطوير القدرة الوطنية على الاستعداد للكوارث وإدارتها، بما في ذلك نقل المسؤولية عن شؤون إدارة الكوارث من السيطرة العسكرية إلى السيطرة المدنية.

ونتطلع إلى استمرار التعاون في تعزيز قدرات الاستعداد للكوارث الطبيعية والتصدي لها على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية.

أخيرا وليس آخرا، يود وفدي أن يكرر ما قاله كثيرون آخرون للتشديد على أهمية ضمان سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني، بمن فيهم موظفو الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، أود أن أعيد التأكيد على أن منغوليا، ومعها دول أخرى، قد أدانت بشدة الهجوم الوحشي الذي وقع على مقر الأمم المتحدة في بغداد في آب/أغسطس الماضي. إن موظفي الأمم المتحدة هم رسل سلام. وهم في كل ركن من أركان العالم – في ظل أصعب الظروف، وأحيانا أخطرها – يكرسون حياتهم لمساعدة المحتاجين. ونحن نشيد بالممثل الخاص الراحل سيرجيو فييرا دي ميلو وزملائه والكثيرين غيرهم الذين كرسوا أنفسهم من أجل مثل الإنسانية.

السيد كازيخانوف (كازاخستان) (تكلم بالروسية): أود بداية أن أشكر الأمين العام على التقرير (A/58/332) الذي قدمه في إطار البند ٤١ (ج) من جدول الأعمال، المعنون ”تعزيز تنسيق ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة إنسانية ومساعدة إغاثية في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها“. ويقدم التقرير تقييما كاملا لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٠٩/٥٦.

ومنذ اتخاذ القرار ١٠٩/٥٦، بذل المجتمع الدولي والدول الثلاث الأكثر تضررا من كارثة تشيرنوبيل جهودا كبيرة للتغلب على آثار تلك الكارثة. وفي ذلك الصدد، نود أن نثني على عمل البعثة الدولية المتعددة التخصصات والمشتركة بين الوكالات التي بحثت الآثار الإنسانية للحادث كجزء من التقييم الجديد للحالة في تشيرنوبيل الذي تقوم به الأمم المتحدة. وتقرير البعثة عن تلك المسألة، الذي صدر في نيويورك في شباط/فبراير ٢٠٠٢، أعطى زخما جديدا للعمل الذي يقوم به المجتمع الدولي برمته لتنفيذ مجموعة من المبادرات في المنطقة في مجالات الصحة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وحماية البيئة.

وترحب كازاخستان بالخطوات الملموسة المذكورة في تقرير الأمين العام التي اتخذتها الدول الأعضاء لتعزيز التعاون في الاتحاد الروسي وأوكرانيا وبيلاروس. ونعتقد أن النتائج التي تم تحقيقها في هذا الصدد توفر نموذجا ملموسا عن العمل المشترك الذي تقوم به الحكومات والأمم المتحدة لتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها.

إن تنفيذ مشاريع مثل المشروع الذي وُضع بمساعدة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لإنشاء مراكز محلية لإعادة التأهيل الاجتماعي والنفسي في الاتحاد الروسي وأوكرانيا وبيلاروس، والبرنامج المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل الحد من تعرض السكان للأغذية الملوثة بالإشعاع النووي، وكذلك البرامج الرامية، ضمن أمور أخرى، إلى تطوير الزراعة في المناطق المتضررة، يشير إلى حقيقة اعتماد نهج جاد لإيجاد سبل فعالة لمعالجة تلك المشكلات. وتود كازاخستان أيضا أن تشيد بالمساعدة التي مافتئ يقدمها مجتمع المانحين لمشاريع عديدة من أجل دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها. ونحن نعتقد أن هذه المساعدة تأتي في وقت مناسب للغاية وضرورية تماما.

وفي الوقت ذاته، نتفق مع التعليقات الواردة في تقرير الأمين العام والتقارير المرفقة من حكومات الاتحاد لروسي وأوكرانيا وبيلاروس بأن الجوانب الحالية لمشكلة تشيرنوبيل

تتطلب تعزيز التنسيق والتعاون الدوليين لتنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ومختلف المشاريع والاتفاقات المتصلة بمشكلة تشيرنوبيل. وأعتقد أيضا أنه يجب تعزيز دور المعلومات وأنشطة نشرها حتى نسترعي انتباه المجتمع الدولي إلى أحداث بمثل نطاق كارثة تشيرنوبيل وآثارها المدمرة. وفي ذلك الصدد، يؤيد وفدي الاقتراح الداعي إلى إعلان ٢٦ نيسان/أبريل اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الحوادث والكوارث الإشعاعية. ونؤيد أيضا مشروع القرار بشأن تشيرنوبيل، الذي سيُقدم في الجمعية العامة أثناء هذه الدورة، وسنشارك في تقديمه.

إن مأساة تشيرنوبيل، التي تضررت منها ثلاث دول بشكل خاص، هي حادث تضرر منه بلدي بدرجة كبيرة، وهو البلد الذي تقع فيه أرض التجارب النووية السابقة سيميبالاتينسك – وهو مكان أُجريت فيه لأكثر من ٤٠ عاما التجارب على قرابة ٥٠٠ جهاز نووي. وأصابت تلك التجارب صحة سكان كازاخستان وبيئتها بأضرار بالغة. وتشير الإحصائيات إلى أن حوالى ١,٥ مليون نسمة قد أصيبوا بجرعات إشعاعية عالية جدا. ويؤثر أعلى مستوى لمرض الأورام في كازاخستان على سكان منطقة سيميبالاتنسك. ومنذ عام ١٩٥٠، تضاعف معدل وفيات الأطفال عشر مرات، وظل معدل العُمر المتوقع ينخفض بانتظام.

ونحن ممتنون للمجتمع العالمي على دعمه في توفير مساعدات إنسانية واقتصادية واجتماعية، وعلى المساعدة في إعادة تأهيل البيئة في منطقة سيميبالاتنسك. وفي الوقت نفسه، نرى أن هناك حاجة ملحَّة إلى تعزيز جهود المجتمع الدولي وزيادتها في تنفيذ أحكام القرارات ذات الصلة بسيميبالاتنسك والتوصيات بشأن تعبئة موارد مالية.

وتظل كارثة تشيرنوبيل مشكلة خطيرة للغاية ليس للبلدان الأكثر تضررا فحسب، ولكن أيضا للعالم بأسره. ونحن مقتنعون بأن السبل الممكنة لتخفيف عواقب هذه المأساة وتقليلها إلى حدها الأدنى وكذلك مأساة منطقة سيميبالاتنسك تتطلب تنفيذا فعالا للقرارات المتعلقة بهذه المشاكل. وبغية إعطاء زخم جديد للتعاون في هذا المجال، نحتاج إلى تحسين التنسيق والتفاعل فيما بين جميع الأطراف في العملية على الصُعُد الوطنية والإقليمية والعالمية.

السيد موراليس (بنما) (تكلم بالاسبانية): يتشرف وفد بنما بمخاطبة هذه الجلسة العامة بشأن البند ٤٠ (ب) من جدول أعمال الجمعية العامة بالنيابة عن بليز وبنما والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس.

تولي بلداننا أهمية خاصة للتحالف من أجل التنمية المستدامة بوصفه إطار عمل سياسي دون إقليمي يمثل من الناحية المؤسسية التزام منطقة أمريكا الوسطى بالتنمية المستدامة.

ويظل التحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى آلية ملائمة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية. ومن خلال هذه المبادرة، ما برحت أمريكا الوسطى تسعى إلى تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث والمساعدة الاقتصادية الخاصة للمنطقة دون الإقليمية.

ومن خلال التحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى، ركزنا جهودنا، نحن دول أمريكا الوسطى، على التوصل إلى اتفاق أكبر وأكثر فعالية بشأن السياسات الاقتصادية الكلية وتعزيز تحديث هياكل بنيتنا الأساسية للطاقة والمواصلات والاتصالات. وما فتئ هذا التحالف عاملا مهما على نحو فريد في التقدم الكبير الذي حققناه صوب تعزيز السلام على أساس من عمليات ديمقراطية

واحترام لا يتزعزع لحقوق الإنسان، وأيضا في جهود تحقيق السلامة والأمن لمواطنينا وتحقيق التكامل الإقليمي.

وعلى رغم ذلك كله، لاحظنا مع القلق تراجعا كبيرا خلال العامين الماضيين في تعاون البلدان المانحة بدون مقابل في كل من السياق الإقليمي والوطني. وقد حدث هذا في وقت شهد انخفاضا كبيرا في موارد الاستثمار في جميع أنحاء أمريكا الوسطى.

ومع ذلك، نود أن نبرز في هذه المناسبة العمل الذي ينجزه مركز تنسيق الوقاية من الكوارث الطبيعية في أمريكا الوسطى في إطار التحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى. ويساعد هذا المركز بلداننا في وضع استراتيجيات أكثر فعالية لتخفيف آثار الكوارث الطبيعية. وقد بذل جهودا كبيرة لإنشاء شبكة للإنذار المبكر في البلدان المختلفة في المنطقة.

ويسعد بلدان أمريكا الوسطى قرار مجلس محافظي مركز تنسيق الوقاية من الكوارث الطبيعية في أمريكا الوسطى بعقد منتدى ''ميتش زائد ٥'' الإقليمي، بالتزامن مع الإطار الاستراتيجي للحد من حالات الضعف والكوارث في أمريكا الوسطى ومع البرنامج الإقليمي لإدارة المخاطر في أمريكا الوسطى ومع البرنامج المشترك بين مركز تنسيق الوقاية من الكوارث الطبيعية في أمريكا الوسطى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ويسرنا أن نعلن عن التوقيع في بروكسل مؤخرا على اتفاق الحوار السياسي والتعاون بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا الوسطى الذي يعزز عملية حوار سان خوزيه ويغطي أيضا الاقتصاد والهجرة والمكافحة الدولية للإرهاب. وهذه الأداة الناجمة عن مفاوضات ودية جدا تمثل خطوة هامة صوب تعزيز العلاقات بين المنطقتين وصوب النهوض بتكامل أمريكا الوسطى.

ونعتبر أيضا أن من المهم للغاية إبلاغ الأعضاء أنه في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ وفي المقر الأوروبي للبنك الدولي في باريس، جدد ممثلون عن وكالات إنمائية ثنائية ومتعددة الأطراف التزامهم بالممر الأحيائي لأمريكا الوسطى. ويحمي ممرنا الأحيائي، الذي يغطي مساحة مماثلة لمساحة بريطانيا العظمى ويشكل ٢٠ في المائة من أراضي أمريكا الوسطى، منطقة تمتد من جنوب المكسيك إلى بنما. ويعيش في تلك المناطق المحمية ٠٠٠ ٢٤ نوع من النباتات وأكثر من ٥٠٠ نوع من الثدييات.

وتود بلدان أمريكا الوسطى أن تؤكد مجددا أملها في أن يتواصل تقديم دعم المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة في المستقبل، وهما حيويان لتحقيق الأهداف الواردة في خطة عمل مركز تنسيق الوقاية من الكوارث الطبيعية في أمريكا الوسطى، لأننا لن نتمكن من تخفيض مستوى الفقر المدقع والحفاظ على البيئة وتوفير مزايا التنمية المستدامة في هذه المنطقة دون الإقليمية إلا من خلال تعبئة موارد ملائمة لدعم هذه المبادرة.

وكدليل ليس على التزام بلداننا فحسب، ولكن أيضا التزام المنطقة بأسرها سنقدم مرة أخرى هذا العام مشروع قرار بشأن المساعدة والتعاون الدوليين للتحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى. ونطلب دعما قويا من أعضاء آخرين لمشروع القرار ذلك.

السيد ميكيل (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن أكرس بياني للبند ٤٠ (هـ) المعنون ''تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني''. ولسوء الطالع، مُنيت المسألة التي يعالجها هذا البند بسوء تمثيل كبير أثناء هذه المناقشة.

تؤيد إسرائيل الجهود التي يبذلها المانحون والمجتمع الدولي لتخفيف معاناة الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة. وإسرائيل رقيقة الشعور تجاه الاحتياجات الإنسانية

والاقتصادية للشعب الفلسطيني، وترى أن تلبية تلك الاحتياجات هي مصلحة إسرائيلية أساسية.

إن توفير المساعدة للشعب الفلسطيني يشكل عنصرا أساسيا من عناصر السياسة الإسرائيلية التي تنطلق من قناعتنا بأن حفز نمو الاقتصاد الفلسطيني وتعزيز رفاه السكان الفلسطينيين يشكلان جزءا لا يتجزأ من مستقبل منطقتنا.

وعلى الرغم من الشواغل الأمنية المتزايدة التي تقض مضجع إسرائيل، فقد سعينا بأقصى درجة ممكنة إلى السماح بتدفق المعونة الغذائية والطبية والإنسانية وسواها من اللوازم الأساسية دون انقطاع. بذلنا قصارى جهدنا من أجل كفالة أن ينحصر أثر تدابيرنا الأمنية الاحترازية المشروعة على حياة الفلسطينيين ونشاطهم الاقتصادي ضمن الحدود الدنيا الممكنة.

وإننا نرحب بما تبذله الدول الأعضاء، ومختلف الوكالات والمنظمات الدولية، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ولجنة الصليب الأحمر الدولية، من جهود ترمي إلى تحسين الظروف المعيشية للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة. وإسرائيل ملتزمة بكفالة تمكين هذه المؤسسات من الوفاء بولاياتها الإنسانية والإنمائية، رغم الصعوبة الفائقة للحالة الأمنية على الأرض.

لقد أشار المراقب الفلسطيني بإسهاب في المناقشة المتعلقة بهذا البند من جدول الأعمال إلى تدهور الوضع الاقتصادي والإنساني للفلسطينيين، محملا التدابير الأمنية الإسرائيلية المسؤولية عن هذه الحالة.

ويجدر القول، رغم ما تمثله الصعوبات المتزايدة التي يواجهها الفلسطينيون من واقع يبعث على الأسى، إن تصوير الإجراءات التي تقوم بها إسرائيل على أنها السبب في هذه المعاناة ما هو إلا محاولة ماكرة شبيهة بمحاولة سرد قصة من منتصفها.

فالمحنة الفلسطينية تُعزى في الواقع إلى عاملين، أولهما فساد القيادة الفلسطينية، والثاني الهجوم الضاري الذي يشنه الإرهاب الفلسطيني.

أود بادئ ذي بدء أن أركز على الفساد. فقبل شهر من الآن، كشف صندوق النقد الدولي من خلال جهاز مراجعة الحسابات التابع له أن رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات حوَّل بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ مبلغ ٩٠٠ مليون دولار بالكامل من ميزانية السلطة الفلسطينية إلى حساب مصرفي خاص خاضع لرقابته الشخصية. ووفقا لمعلومات قدمها ممثل الصندوق كريم النشاشيبي، فإن هذه الأموال المحصلة من الضرائب التي جبتها إسرائيل وحولتها لعرفات قد استُثمرت في ٦٩ شركة تجارية محلية وأجنبية لم يكشف عن هوية أصحابها الحقيقيين. وليس تقرير صندوق النقد الدولي هذا بالأمر المفاجئ، إذ ما هو إلا تأكيد لما يُعرف منذ زمن بعيد عن فساد عرفات والقيادة الفلسطينية.

فعلى سبيل المثال، كشفت عملية مراجعة حسابات قام بها الاتحاد الأوروبي عن أن مبلغا قدره ٢٠ مليون دولار قدم في إطار التمويل المصري لأغراض بناء مساكن شعبية قد استخدم عوضا عن ذلك في بناء مجمع سكني فخم وزعت وحداته على مسؤولي السلطة الفلسطينية ومحاسيب عرفات. كذلك، كشف جاويد الغصين، الرئيس السابق للصندوق الوطني الفلسطيني، العام المنصرم أن عرفات سحب ما يزيد على نصف مليار دولار من الأموال العامة الفلسطينية وحولها إلى الحسابات الشخصية العائدة إليه.

لقد جمع عرفات على مر السنين ثروة شخصية تزيد بكثير على مليار دولار. ويجب على المجتمع الدولي، في

مواجهة طغاة جشعين من أمثال ياسر عرفات، يرفضون التخلي عن مقاليد الحكم، ألا يقبل بأقل من الشفافية الكاملة عند تقديم مساعدته إلى الشعب الفلسطيني.

إن هذه الأموال تتعرض للنهب لا لأغراض المنفعة الشخصية فحسب، بل هي تحوَّل لأغراض تمويل الإرهاب الذي يشكل السبب الثاني الأكثر حدة للمعاناة الفلسطينية.

لقد بذلت إسرائيل في أعقاب التوقيع على اتفاقات أوسلو عام ١٩٩٣ جهودا جمة لتيسير التعاون الاقتصادي بين الفلسطينيين والإسرائيليين في سياق عملية السلام. وقد أسفر ذلك عن توسع ملحوظ في التجارة والعمالة الفلسطينيتين في إسرائيل، وكذلك في أشكال أخرى من التعاون الاقتصادي، بدءا من عام ١٩٩٤ وحتى اندلاع موجة العنف الحالية.

واتخذت إسرائيل بالتعاون مع السلطة الفلسطينية، طائفة واسعة من الإجراءات منذ عام ١٩٩٤ بهدف تشجيع وتحسين حرية حركة السلع والعمالة من مناطق السلطة الفلسطينية إلى داخل إسرائيل. فضلا عن ذلك، تم إنشاء مدن صناعية في منطقة السلطة الفلسطينية اعتمادا على استثمارات وحوافز اقتصادية إسرائيلية هامة. وقد كان لهذه التدابير أثر إيجابي هام على الاقتصاد الفلسطيني.

بيد أن القرار الذي اتخذته القيادة الفلسطينية في أعقاب مؤتمر قمة كامب ديفيد، الذي عقد في تموز/يوليه عام ٢٠٠٠ باستخدام العنف وسيلة سياسية، قوض التعاون الاقتصادي الذي كان قائما بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ولم يدع من خيار لإسرائيل سوى تنفيذ تدابير أمنية جوهرية للدفاع عن نفسها من الإرهاب الفلسطيني.

إن الخطر الأمني الشديد الذي يمثله الإرهاب الفلسطيني يجعل من اتخاذ هذه التدابير أمرا لا مفر منه إذا أريد لإسرائيل أن تؤدي واجبها، بوصفها دولة ذات سيادة، إزاء حماية حياة مواطنيها.

ويجب التشديد على أن الغرض من التدابير الأمنية الاحترازية ليس ما يسمى بالعقاب الجماعي. فإسرائيل لا رغبة لديها البتة في إثقال كاهل السكان الفلسطينيين، بل جل ما تسعى إليه هو كفالة أمن المواطنين الإسرائيليين الذين يواجهون أخطارا تهدد صميم حياتهم كل يوم.

إن تقرير الأمين العام (A/58/88) يسلم بأن الهجمات الإرهابية التي يشنها الفلسطينيون ضد الإسرائيليين تشكل سببا للأزمة الراهنة. والتحدي الذي تواجهه إسرائيل يتمثل في القيام بكل ما هو ممكن لحماية مواطنيها، إلى جانب بذل أقصى جهد ممكن من أجل التقليل إلى أدنى حد من أثر القيود الأمنية على السكان الفلسطينيين الذين يختبئ الإرهابيون في صفوفهم ويتحركون من خلالها انتهاكا للقانون الإنساني الدولي. وهذا ليس بالأمر السهل، إذ أنه ينطوي على معضلات بالغة الصعوبة من قبيل الموازنة بين حقوق الإنسان المتضاربة وأهمها الحق في الحياة نفسها. وقد قامت إسرائيل بحاجزات مدروسة في محاولة لسد الثغرة بين الاحتياجات الأمنية، من جهة، والاحتياجات الإنسانية، من جهة أخرى.

ورغم صعوبة الواقع الذي يفرضه الإرهابيون الذين لا يأبهون لا لقدسية الحياة ولا لاحترام القانون، تبذل السياسة الإسرائيلية كل جهد ممكن للتقليل إلى أدنى حد من أثر الضرر اللاحق بالسكان المدنيين، ولتمييزهم عن الإرهابيين الذين يستغلون المدنيين بفظاظة دروعا بشرية. وعندما يسود الهدوء منطقة بعينها، يصار هناك إلى تنفيذ تحسينات بمعزل عن المناطق الأخرى. فضلا عن ذلك، تعمل إسرائيل مع مجتمع المانحين ووكالات الأمم المتحدة على وضع آليات لتفعيل وتيسير الأنشطة الإنسانية وفرص

الوصول والحركة، إلى أقصى حد في ظل الظروف الأمنية القائمة حاليا. وقد نوه تقرير الأمين العام بهذا الجهد.

وفي ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٣، شرعت حكومة إسرائيل، فور اعتماد خريطة الطريق، في تنفيذ تدابير ترمي إلى تخفيف حدة الظروف التي يعيشها السكان الفلسطينيون تمهيدا لمبادرة السلطة الفلسطينية الوفاء بالتزامها الأساسي بموجب خريطة الطريق، ألا وهو تفكيك البنية الأساسية للإرهاب.

وقد شملت تلك الخطوات الإسرائيلية الإجراءات التالية: نقل المسؤولية الإسرائيلية عن الأمن إلى السلطة الفلسطينية في غزة، وانسحاب قوتها من تلك المنطقة؛ إعطاء الإذن لـ ٤٠ ٠٠٠ عامل وتاجر فلسطيني لدخول إسرائيل يوميا من الضفة الغربية وغزة، بغية تعزيز الاقتصاد الفلسطيني؛ إعطاء أذونات للعمل اليومي لعدد إضافي من العمال قدره ١٥ ٠٠٠ عامل في المدن الصناعية الخاصة الموجودة بين إسرائيل ومناطق السلطة الفلسطينية، على نحو يزيد من تعزيز الاقتصاد الفلسطيني؛ افتتاح محطات نقل تجيز العبور اليومي لما يناهز ٢ ٠٠٠ شاحنة محملة بالسلع والمنتجات والمواد الأولية من الضفة الغربية وغزة، وإليهما انطلاقا من إسرائيل والأردن ومصر؛ إعطاء أذونات سياحية لدخول بيت لحم وأريحا، وهما مصدران هامان من مصادر الدخل للاقتصاد الفلسطيني؛ إزالة الحواجز ونقاط التفتيش في جميع أنحاء الضفة الغربية وغزة، بغية تحسين حرية حركة السكان الفلسطينيين؛ وتوسيع منطقة صيد الأسماك الفلسطينية إلى مسافة ١٢ ميلا من ساحل غزة، بغية تعزيز هذا القطاع الاقتصادي الأساسي.

بيد أن السلطة الفلسطينية لم تقم من جهتها، للأسف، بأي عمل للوفاء بالتزامها بموجب خريطة الطريق لمكافحة المنظمات الإرهابية، فيما استغل الإرهابيون كل محاولة إسرائيلية لتخفيف حدة ظروف الحياة اليومية للفلسطينيين بوصفها فرصة لتجديد هجماتهم على المواطنين الإسرائيليين. وانتهزوا حرية التنقل المتزايدة لتهريب الأسلحة بين القرى والمدن. واستغلوا حرية التنقل هذه لتهريب الفارين، والأسلحة، وقنابل مدافع الهاون، وقذائف مدفعية صاروخية بل وحتى أحزمة الانتحاريين بين القرى والمدن، واستغلوا مرور العمال إلى إسرائيل للتسلل إلى المدن الإسرائيلية وشن الاعتداءات الانتحارية.

ومع أن إسرائيل تعرضت لاعتداءات إرهابية عديدة وتفجيرات انتحارية على مستوى أصغر، واصلت سياستها لتخفيف حدة الظروف للفلسطينيين حتى تاريخ ١٩ آب/أغسطس، عندما انتهز انتحاري مبادرات إسرائيل الاقتصادية للفلسطينيين، وتسلل إلى القدس، وفجر نفسه في إحدى حافلات المدينة، مما أدى إلى مصرع ٢٣ شخصا، من بينهم ستة أطفال وحديثي الولادة، وإلى جرح أكثر من ١٣٠ شخصا. وغني عن البيان أن إسرائيل لم يكن أمامها من خيار سوى أن تنفذ، مرة أخرى، التدابير الأمنية الضرورية لحماية سكانها.

وهذا يبين أن ظروف السكان المدنيين المحليين التعيسة ترجع، أكثر من أي شيء آخر، إلى الإرهابيين أنفسهم وإلى السلطة الفلسطينية التي، رغم تعهداتها بموجب خارطة الطريق، تطلق العنان للإرهابيين. وهذا الإرهاب يضر بالإسرائيليين وبالفلسطينيين على حد سواء. وإنهاء هذه الحالة يعتمد، أولا وقبل كل شيء، على إنهاء العنف والإرهاب.

وبالتالي، فإن الادعاء الفلسطيني، الذي أطلق هنا اليوم، بأن محنة الفلسطينيين الاقتصادية والإنسانية ترجع إلى تدابير الأمن الإسرائيلية، يتجاهل الصلة بين السبب والأثر. فلو لم يكن هناك إرهاب، لما كانت هناك حاجة إلى تشدد

أمني، ولما كانت هناك آثار اقتصادية وإنسانية سلبية تترتب عليه.

ولو كان قلق المراقب الفلسطيني بشأن السكان في الأراضي مخلصا، لكان ينبغي له إذا أن يواجه المنظمات الإرهابية العاملة في مناطق السلطة الفلسطينية وأن يوقف عنفها، بدلا من لوم إسرائيل على حماية نفسها.

في نهاية الأمر، رفاه وسلامة الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي على حد سواء، يرتبطان ارتباطا وثيقا بالوفاء، مرة واحدة وإلى الأبد، بالالتزام الفلسطيني بمكافحة الإرهاب وتفكيكه، وفقا للقانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة وخارطة الطريق. هذا هو الذي من شأنه تفادي الحاجة إلى تدابير الأمن الإسرائيلية، وتمهيد الطريق أمام المفاوضات السلمية، القائمة على الاعتراف المتبادل والتنازلات المتبادلة، التي هي الضمان الحقيقي لرفاه شعوب المنطقة وازدهارها وأمنها.

السيد زينا (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): يود الوفد الإثيوبي أن يعرب عن شكره للأمين العام على تقريره الشامل بشأن البند ٤٠ (ب) من جدول الأعمال، المتعلق بتقديم المساعدة الإنسانية الطارئة إلى إثيوبيا. ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به المغرب، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. ونود أن نرحب بالسيد جان إغلاند، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية المعين حديثا. ونعرب عن تقديرنا أيضا لسلفه السيد كيتزو أوشيما، وللمكتب الذي قاده، ألا وهو مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على العمل الذي اضطلع به بشكل جيد خلال هذه السنوات الصعبة.

لقد أثرت حالات الجفاف المتكررة على إثيوبيا خلال السنوات الثلاثين الماضية، لكن شدتها وفتراتها اختلفت. وتسببت حالات الجفاف التي أثرت على البلد في أوائل السبعينيات وأواسط الثمانينات في وفيات ومعاناة إنسانية هائلة. وخلال السنوات العشر الأخيرة، كان هناك جفاف في ثلاث إلى أربع سنوات، وفي تلك المدة، زادت فترة ومساحة الجفاف زيادة حادة، لكن الوفيات الناجمة عن المجاعة والمعاناة الإنسانية تناقصت.

وفيما يتعلق بالمساحات التي تضررت وأعداد الناس الذين تأثروا، فإن الجفاف الذي أصاب البلد خلال عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ هو أكثر شدة من أي جفاف واجهه البلد قبل ذلك. وقدر فريق التقييم المشترك بين الوكالات أن ١٣,٢ مليون من الناس، أو حوالي ٢٠ في المائة من السكان، كانوا معرضين للخطر، اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وقدرت احتياجاتهم من الأغذية بـ ١,٤ مليون طن.

وكان دعم عدد كبير كهذا من السكان ممكنا بسبب احتياطي الحكومة من الأمن الغذائي المعد للطوارئ، الذي يراد به تلبية المتطلبات الطارئة من الأغذية لفترة حوالي أربعة أشهر لقرابة ٤ إلى ٦ ملايين من البشر. علاوة على ذلك، فقد ساعد على تجنب معاناة إنسانية لم يسبق لها مثيل نظام الإنذار المبكر ذو المصداقية، ودعم الحكومة، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية، وممثلو المانحين ووسائط الإعلام، بمصاحبة الاستجابات السخية في الوقت المناسب من المانحين.

واسمحوا لي، في هذه المرحلة، بأن أشكر كل الذين قدموا إلينا يد المساعدة، وبخاصة الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ووكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة المختلفة.

وأود أيضا أن أشكر معالي السيد كوفي عنان على الالتزام والاهتمام اللذين أبداهما بتعيين ممثل شخصي لتقديم المشورة إليه في إيجاد حلول دائمة للمشكلة في المنطقة.

إن تقديم الدعم الغوثي لإنقاذ أرواح الملايين من البشر المتأثرين عمل نبيل. لكنه لن يحل المشاكل الأساسية

التي تجعل إثيوبيا ضعيفة أمام الجفاف المتكرر. وعلى المدى الطويل، أهم خطوة هي تعزيز قدرة البلدان، مثل إثيوبيا، على أن تنمو أكثر. والنقطة البالغة الأهمية هنا هي ربط الإغاثة بالتنمية، وكما ذكر الأمين العام، كوفي عنان، تحقيق ثورة خضراء ثانية في أفريقيا. وبهذه الطريقة يمكننا أن نخفف من حدة الفقر ونتجنب بشكل فعال الجوع وسوء التغذية اللذين يحدقان بالقارة.

وعلى نفس المنوال، فإن الرئيس بوش، عندما أطلق مبادرة حساب تحدي الألفية، أكد أن الحساب يمكن أن يستخدم ”لزيادة المحاصيل في الأماكن التي يبلغ فيها الجوع أقصى حد له“. ونحن نأمل أن تتحقق هذه الكلمات العادلة قريبا. وقد شارك الاتحاد الأوروبي نفسه لفترة طويلة أيضا في البحث عن حلول طويلة الأجل ودائمة لمشكلة الأمن الغذائي في إثيوبيا. والتزم الاتحاد، عن طريق دعم الميزانية والمخصصات المالية لاتفاق كوتونو. ونحن نشعر بالامتنان لهذا الدعم المفيد.

وبغية أن تخفف الحكومة الإثيوبية آثار الجفاف المتكرر، وتكفل الأمن الغذائي على المدى القصير، فهي تتخذ تدابير مثل جمع المياه، وإعادة التوطين، والزراعة القائمة على الإقلال من استخدام المياه، وتحسين إنتاجية الأغنام وتسويقها. ويحاول برنامج إعادة التوطين التي تقوم بها الحكومة أن يتجنب بأكبر قدر ممكن ما يرافق ذلك من مشكلات اقتصادية واجتماعية. والبرنامج الحالي لإعادة التوطين طوعي تماما ويتجنب خلط الناس الذين هم من ثقافات ولغات مختلفة للتقليل من أية مشاكل اجتماعية قد تنشأ بين المستوطنين والسكان المحليين. ولتخفيف حدة المشاكل المرتبطة بالتنافس على الموارد بين المستوطنين والسكان المحليين، يجري تخطيط البرنامج وتنفيذه على مستوى القاعدة الجماهيرية، بمشاركة كاملة من جميع أفراد الشعب.

وإدراكا لحقيقة أن النمو الاقتصادي وحده أو مجرد الزيادة في الإنتاجية الزراعية، لن تقضي على مشكلة نقص الأغذية، تركز الحكومة على سياسات للقضاء على الفقر. ولهذا الغرض، فإن البرنامج الوطني للتنمية المستدامة والحد من الفقر يرتكز على التصنيع القائم على الزراعة والأمن الغذائي، في ظل خلفية من إصلاح نظام العدالة والخدمة المدنية، والحكم الرشيد، واللامركزية، والتمكين، فضلا عن بناء القدرات.

إن استراتيجية إثيوبيا للأمن الغذائي تستهدف معالجة جانبي معادلة العرض والطلب، أي التوفر والاستحقاق. وهذا يمكن تحقيقه بضمان الأمن الغذائي سواء على المستوى الوطني أو مستوى الأسر المعيشية. وهذه الاستراتيجية تستهدف أساسا المناطق التي تعاني بشكل مزمن من انعدام الأمن الغذائي، والمناطق الجافة، والمراعي.

وأخيرا، ومع الإعراب عن شكرنا وتقديرنا للمجتمع الدولي على المساعدة الإنسانية السريعة والسخية التي يقدمها لشعب إثيوبيا المتضرر بالجفاف، نناشده مساعدة الحكومة في جهودها للقضاء على الأسباب الجذرية للفقر والمجاعة.

السيد طه (السودان): نود في مستهل كلمتنا هذه أن نزجي الشكر أجزله لسيادة الأمين العام على تقريره القيِّم المقدم تحت البند ٤٠ (ب) من جدول أعمالنا هذا، وللجهود الكبيرة التي بذلتها الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى المنضوية تحت لوائها. كذلك لا بد لنا من إزجاء تقديرنا لكافة الدول الصديقة والشقيقة التي ما انقطعت جهودها ومساعداتها للسودان، خاصة خلال الفترة موضوع التقرير وما قبلها، والتي شهدت العديد من العوائق سواء كانت طبيعية أو غيرها.

إن حرص حكومتي على تحقيق السلام وبسطه على كافة أرجاء البلاد، أمر لا يشوبه الشك أو الغرض. ولعل

المتتبع لمسيرة جهود السلام يجد نفسه مُجبراً على الاعتراف بأن الجانب الحكومي لم يدخر وسعاً في سبيل الوصول إلى سلام يحقق وضع حد للاقتتال، وتجميع الجهود انطلاقا إلى العمل الجاد لاستغلال موارد بلادنا الهائلة، لتحقيق رفاهية وتنمية إنسانيه، ومن ثم، تقديم يد العون والتكاتف مع منظماتنا الإقليمية للنهوض بإقليمنا ككل.

لقد شهد العام الجاري تقدما ملحوظا في سبيل تحقيق السلام بالسودان. وأصبحنا قاب قوسين أو أدنى من الوصول إلى هدفنا. وأحسب أن جولة المباحثات الجارية حاليا بكينيا ستكون الأخيرة بإذن الله، ونضع بذلك خاتمة لأطول حرب أهلية شهدتها القارة الأفريقية.

نقول بتفاؤل شديد إن الأسس اللازمة لإحراز تقدم كبير أو إبرام اتفاق نهائي متوفرة حاليا. ولعل التشجيع والتجاوب الكبيرين اللذين أبداهما المجتمع الدولي وانعكسا في كلمات وبيانات العديد من الدول والمنظمات الإقليمية، التي ألقيت هنا في هذه القاعة، كفيل بطمأنة الدول والمنظمات الأخرى بأننا قاربنا على طي هذه الصفحة من تاريخنا.

إن الحفاظ على استمرار السلام يتطلب جهدا وإرادة أقوى من تحقيق السلام في حد ذاته. ونعرب في هذا الإطار عن اتفاقنا حول ما أورده الأمين العام في تقريره (A/58/225) تحت الفقرة سابعا ''الاستنتاجات'' خاصة فيما يتعلق بنشوء حاجة ماسة وفورية لكفالة الأمن والوصول إلى المرافق الاجتماعية الأساسية بعد إبرام اتفاق السلام، وكذلك ما أورده تحت الفقرة ١٠٣ من ذلك التقرير، والتي جاء فيها: ''ثانيا: يجب على الشركاء في تقديم المساعدة أن يعملوا على وجه السرعة من أجل كفالة وضع آليات فعالة لتثبيت أركان أي سلام يتم التفاوض عليه''.

لقد وضعنا الخطط والاستراتيجيات التي تغطي فترة ما بعد السلام. وأشير في هذا الصدد إلى الصناديق التي قامت، أو تلك التي تحت الإنشاء، والتي خصصت لإعمار الجنوب، سواء في نطاق جامعة الدول العربية أو في غيرها. كما أنشأت القمة الإسلامية التي انعقدت مؤخرا بماليزيا صندوقا لإعمار الجنوب أيضا. وعلى المستوى الوطني أنشأت الحكومة السودانية صندوق إعمار الجنوب والمناطق المتأثرة بالحرب، حيث أنهى هذا الصندوق مرحلة الخطط الاستراتيجية والاحتياجات، وبدأ فعليا في جلب المساعدات، ونرى ضرورة التزام الأمم المتحدة ومؤسساتها ووكالاتها المتخصصة في مرحلة البناء والتعمير. وبهذا الالتزام يمكن أن تتاح إمكانية الانطلاق بعملية البناء وتوطيد أركان السلام.

السيد أميربايوف (أذربيجان) (تكلم بالانكليزية): إن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ، مسألة تكتسب من ناحية المبدأ، أهمية كبرى من منظورنا الوطني.

وقد أثبتت تجربة العقد الماضي أن التوزيع الفعال والسريع للمساعدة الإنسانية التي تقدم في حالات الطوارئ، على اللاجئين والمشردين داخليا الذين يعانون من مختلف الصراعات الدائرة في كل أنحاء العالم، يتوقف على توفر الموارد الدولية والإقليمية والمحلية. والقدرة على التصدي لهذا التحدي تفوق طاقة فرادى الدول أو المنظمات، وتتطلب استجابة جماعية من جانب الجهات الفاعلة على جميع المستويات. وهو فضلا عن ذلك، يقتضي بالضرورة التنسيق الفعال بين عدد متزايد من الأطراف الفاعلة العاملة في الحقل الإنساني – أطراف تملك أنواعا مختلفة من الخبرات والولايات والموارد، وتعاونها مع السلطات المحلية. وكجزء طبيعي من أي جهد إنساني، يتعين على السلطات المحلية، بدورها، أن تكفل الأداء الآمن وغير المعاق لموظفي المساعدة الإنسانية العاملين في الميدان.

ومع أننا ندرك تماماً أن المسؤولية الرئيسية عن إيجاد حل لمشاكل اللاجئين والمشردين داخلياً تقع على عاتق البلدان المعنية، لا يمكن إغفال أن الجهود المبذولة على الصعيد الوطني قد لا تكون بالضرورة متماثلة من بلد إلى بلد. إذ ستختلف بالتأكيد ماهية هذه الجهود ونوعيتها وفقاً لعوامل من قبيل حالة الأمن والتنمية في البلد المعني، وتوافر الموارد الخارجة عن الميزانية، وما يتمتع به البلد من خبرة في معالجة حالات اللاجئين.

ويتضح هذا بصفة خاصة في الحالات التي تعاني فيها البلدان من نتائج صراع طويل الأمد. فأذربيجان، وهي بلد نام صغير يمر اقتصاده بمرحلة انتقالية ويبلغ تعداد سكانه الكامل ٨ ملايين نسمة، صارت طيلة ١٥ عاماً وطناً لمليون من اللاجئين والمشردين داخلياً نتيجة لعدوان أرمينيا المسلح على أراضي أذربيجان واستمرار احتلالها لها.

وقد انقضت عشرة أعوام منذ أعرب كل من مجلس الأمن في قراراته الأربعة ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣)، والجمعية العامة في قرارها ١١٤/٤٨ المعنون ”تقديم المساعدة الدولية الطارئة إلى اللاجئين والمشردين داخلياً في أذربيجان“، الذي اعتمدته في الدورة الثامنة والأربعين، عن القلق العميق إزاء الحالة الإنسانية في أذربيجان، وناشدا جميع الدول والمنظمات أن توفر المساعدات المالية والطبية والمادية الملائمة وبالقدر الكافي للاجئين والمشردين داخلياً في بلدي. وباسم هؤلاء الناس أود أن أتقدم بالشكر لكل من قدموا ويواصلون تقديم المساعدة الإنسانية لهذه الفئة المستضعفة من الناس التي هي في أمسّ الحاجة إليها.

بيد أنه على الرغم من تبرعات المانحين والأنشطة التي تقوم بها الجهات الإنسانية الفاعلة ذات الصلة، فقد كان لاستطالة أمد هذا الصراع المسلح وعدم إحراز تقدم صوب تسويته تأثير سلبي على حالة اللاجئين والمشردين داخلياً في أذربيجان. ونظراً لعدم كفاية التمويل والعجز في المساعدات الإنسانية فإننا نلتمس الطرق الممكنة للاستجابة الفورية لطلبات اللاجئين والمشردين داخلياً الراهنة، رغم أن الحل طويل الأجل لهذه المشكلة يرتبط لا محالة بتسوية الصراع وعودة اللاجئين والمشردين داخلياً إلى مسقط رأسهم.

وقد أدى تناقص حجم المساعدة الإنسانية مصحوباً برحيل وكالات المعونة الأجنبية التي كانت تساعد على توفير الأغذية والمواد لمخيمات اللاجئين طيلة العقد الماضي إلى اليأس والإحباط في المقام الأول في أوساط السكان المتضررين. وحدّ التحول الاقتصادي الواسع النطاق والموارد المالية المحدودة من قدرة أذربيجان على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للاجئين والمشردين داخلياً. فلا يغطي حجم المساعدة الإنسانية في الوقت الحالي الاحتياجات الأكثر إلحاحاً لهذا الجزء الضعيف من مجتمعنا.

ولا تدخر حكومة أذربيجان مع ذلك وسعاً في استخدام مواردها الشحيحة للتخفيف من معاناة السكان المتأثرين، وقد خصصت كذلك مؤخراً اعتماداً يربو على ٧٠ مليون دولار لتشييد مساكن لإيواء اللاجئين. بيد أن أذربيجان لتورطها في حالة من ”اللاحرب واللاسلم“ في صراعها مع أرمينيا، وما تعانيه من الارتباك في مرحلة الانتقال من الإغاثة إلى التنمية، لا بد وأن تواكب رغم ذلك مطالب اللاجئين والمشردين داخلياً فيها. وثمة مسألة أخرى تتمثل في أن الأمم المتحدة ومؤسساتها العاملة في أذربيجان لا تستجيب على نحو ملائم للاحتياجات المقدّرة بعد انتقالها من مرحلة تقديم المساعدات الإنسانية الطارئة إلى مرحلة التنمية. وهذه حالة ينبغي إحداث توازن واضح فيها بين إيصال المساعدة الإنسانية الطارئة وبين أنشطة الإنعاش والتنمية. وفي رأينا أنه لكي تكون أبعاد المساعدة صحيحة وتقدم في الأماكن المناسبة في الوقت المناسب فإنها تتطلب

إدماج الحكومة في مرحلتي التخطيط والتنسيق من البداية الأولى حتى يتسنى للحكومة تحقيق التكامل الفعال بين مواردها والموارد التي يقدمها المجتمع الدولي.

وفي حالتنا الخاصة، يجب معالجة الشواغل الأذربيجانية الناشئة من التطبيق السابق لأوانه لمرحلة الانتقال من الإغاثة إلى التنمية، وهي مرحلة أكثر انطباقاً على مرحلة الإصلاح بعد انتهاء الصراع، بما في ذلك الشواغل المتعلقة باهتمامنا بكفالة استدامة عودة اللاجئين والمشردين داخلياً إلى أوطانهم. وينبغي أن يتوخى التحول الفعال من الغوث إلى التنمية في حالة الصراع الممتد استمرار إيصال المساعدة الإنسانية الطارئة خلال المراحل المبدئية لهذا التحول. علاوة على ذلك، يجب ألا يُضطلع بالمشاريع ذات الصلة بالتنمية على حساب المساعدة الإنسانية الطارئة.

وينبغي أن يكون لدور أفرقة الأمم المتحدة القطرية بقيادة المنسقين المقيمين أهمية كبرى لتحديد وصياغة استراتيجيات متسقة ومرنة تستند إلى خصائص البلد المعني وتوافر الموارد. وفي هذا السياق، نوافق على الاقتراح المقدم في تقرير الأمين العام عن تعزيز تنسيق المساعدات الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة A/58/89، على أساس ملاحظته أنه ما لم يتم تعزيز نظام المنسقين المقيمين فلن يمكن التحول الفعال من نظام تنسيق المساعدات الإنسانية المعتاد إلى نظام منسقي الأمم المتحدة المقيمين، الذي من شأنه الإبقاء على مستويات مناسبة من القدرة والدعم خلال الطوارئ والفترات الانتقالية. ومن شأن زيادة المرونة في استغلال الموارد المالية الحالية أن يتيح للمنسقين المقيمين مزيداً من الكفاءة في الاضطلاع بتقييم الاحتياجات الإنسانية وبالتالي تمويلها.

ويمثل تقديم مساعدة الأمم المتحدة على نحو فعال وجيد التوقيت للتخفيف من وطأة الحالة الإنسانية عاملاً رئيسياً في ضمان حماية السكان المدنيين خلال الصراع المسلح. وأود أن أعرب عن أملي في أن تمهد مداولاتنا اليوم الطريق، إن لم يكن إلى إحراز التقدم في إنهاء هذه الصراعات، فعلى الأقل إلى تحديد وفهم أوضح لما ينبغي أن يشكل استجابة إنسانية كافية لتلبية احتياجات اللاجئين والمشردين بدرجة ملائمة.

السيد سو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): يعرب وفدي عن امتنانه للأمين العام على تقاريره عن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة. ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل المغرب نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وقد دفعت أهمية المسائل الإنسانية الناشئة عن الصراعات والكوارث الطبيعية والأوبئة الجمعية إلى أن تتخذ، في جملة أمور، القرار ١٨٢/٤٦، الذي يؤكد القضايا المطروحة ويقترح الحلول. وفي السياق ذاته، اتبع إعلان الألفية (القرار ٢/٥٥) وتقرير الإبراهيمي (A/55/305) نهجاً مفصلاً ومفيداً إزاء هذه المسألة. ومنذ ذلك الحين، جرى اكتساب قدر كبير من الخبرة. وقد جمع المشتركون في إدارة الحالات الطارئة جهودهم باستمرار لكي يجعلوا العمل الإنساني أكثر قدرة على أداء وظيفته.

ويدفع تحليل التقارير المعروضة علينا، التي تصف بالتفصيل المشاكل قيد النظر، وفدي إلى القول بتفاوت سجل التطورات في الحالة الإنسانية خلال العام الماضي. ويعزى هذا من ناحية إلى الزيادة التي طرأت على الصراعات والكوارث في بعض بقاع العالم، ومن ناحية أخرى إلى تخفيفها في أجزاء أخرى من العالم، مما يجعل تنسيق الحلول ضرورياً فيما بين الجهات الفاعلة المعنية على الأصعدة الدولي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني.

ويستدعي تنوع الجهات الفاعلة في الميدان الإنساني والطابع المتعدد الأبعاد للمشكلات التي تتطلب الحل تنسيقاً وتعاوناً عن كثب بين الجمعية العامة وأجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها الأخرى من ناحية، وبين الجهات الفاعلة الأخرى المشتركة من ناحية أخرى. ويفترض هذا أيضاً تعريفاً دقيقاً للمساعدة الإنسانية بغية تركيز ولايتها وعملياتها على ما هو ضروري.

ويسلِّم وفدي بالمسؤولية الرئيسية للدول عن حماية المدنيين. بيد أن المرء يجب ألا يقلل من مسؤولية الجهات الفاعلة الأخرى خاصة الجهات التي تخوض الصراع. ونرحب بتنظيم حلقات عمل إقليمية حول هذه المسألة، كما تجلى في الفقرة ١٠ من التقرير، ونأمل أن يتم نشر استنتاجات حلقات العمل هذه على نطاق واسع. ونعتقد أن توصيات الأمين العام الواردة في تقاريره الثلاثة عن الموضوع ستساعد على تعزيز توجيه أنشطة المجتمع الدولي. كما أن المذكرة وخريطة الطريق، التي يجري الآن وضع اللمسات الأخيرة عليها، ستكونان أيضاً مفيدتين للغاية.

ونحن نقدر الاهتمام الذي ظهر بسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وموظفي المنظمات الإنسانية. وفي هذا السياق، فإن القرار ١٥٠٢ (٢٠٠٣) الذي اتخذه مجلس الأمن مؤخرا يعزز الصكوك النافذة؛ ويتعين على المجتمع الدولي أن يضمن تنفيذها.

كما أن العلاقة بين موظفي المساعدة الإنسانية والقوات العسكرية مسألة تستحق الاهتمام. ونحن نقدر الأحكام التي أعدتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، ونأمل أن تمكننا من إيجاد حلول مناسبة في هذا المجال.

وبالنسبة للاجئين والمشردين، من المفيد التشديد على عددهم الكبير وملاحظة أنه على الرغم من أن المسألة ذات طابع عام، فمن المناسب الأخذ بنهج كل حالة على حدة، مما يمكّن من تشاطر الخبرات في إطار نهج الميزة المقارنة. وبالتالي، فإن الخبرة الأنغولية، كما ورد وصفها في الفقرة ١٥، تستحق أن يتم تشاطرها.

ويرحب وفدي بنظر اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في المسائل المتعلقة بالضعفاء – خاصة النساء – وبالاستغلال والعنف الجنسي في حالات الأزمات الإنسانية. ونعتقد أن قيام اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بوضع سلسلة من السياسات العامة والاستراتيجيات والمبادئ التوجيهية التي تستهدف ضمان النظر بصورة منهجية في أولويات المرأة وتجاربها واحتياجاتها الخاصة، واعتماد خطة عمل لحماية المرأة من الاستغلال والعنف الجنسي في حالات الأزمات الإنسانية، يضعها فريق العمل المعني بهذه المشكلة، من شأنها جميعها أن تسهم في فهم أفضل لهذه الظواهر بغية إيجاد حلول مناسبة لها.

وللتأكد من أن العمل الإنساني يسير بصورة جيدة، ينبغي أن نعزز التنسيق والتعاون بين جميع الجهات الفاعلة في مجال الشؤون الإنسانية، لا سيما الجهات الفاعلة من القطاع العام والمجتمع المدني. وفي ذلك الصدد، نرحب بمبادرات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الجارية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من جهة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من جهة أخرى، في إطار إدارة عالمية للكوارث وشراكة دولية على أساس نهج متكامل للوقاية والاستعداد والتدخل في الحالات البيئية الملحة بغية تشجيع التنمية المستدامة.

ونقدر جهود المبعوث الخاص للأمين العام في الجنوب الأفريقي وفي القرن الأفريقي، التي مكنتنا من تخفيف التأثيرات المدمرة للجفاف وفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، ومن اتخاذ التدابير المناسبة. ونشجع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على إكمال المبادئ التوجيهية المتعلقة بتنظيم التدخل في الحالات الطارئة لضمان إدماج

العناصر المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جميع ميادين التخطيط ذات الصلة، لتيسير إجراءات مكافحته في الأزمات الإنسانية على صعيد عالمي.

علاوة على ذلك، نلاحظ بقلق الاعتبارات التي تؤثر على تمويل الأنشطة الإنسانية، كما جاء في التقرير. والمسائل الثلاث وهي كفاية المساعدة الإنسانية، وتوزيعها بإنصاف، وإدارتها بفعالية، مهمة الآن أكثر من أي وقت مضى. ونشعر بالقلق أيضاً من زيادة حجم الأنشطة التي يواكبها تراجع في المساعدة الإنمائية الرسمية. وينبغي أن تظل أحكام الفقرة ١١ من مرفق القرار ١٨٢/٤٦ توجه أنشطة المانحين التي تستهدف التصدي لهذه المشكلة.

ويتفق وفدي مع الملاحظات التي وردت في التقرير عن موضوع التمويل. وفي ضوء المصالح التي تتعلق بها هذه المسألة، فإننا نؤكد مجدداً أن تخصيص الموارد يجب أن يتم على أساس الاحتياجات بغية تجنب الاضطلاع بأنشطة متباينة بقدرة محدودة على التدخل. إضافة إلى ذلك، يتعين أن يظهر المانحون ثقة أكبر في نظام الأمم المتحدة للتنسيق، وأن ييسروا إنشاء آليات تمكنه من إظهار قدر أكبر من المرونة، بزيادة الموارد التي ليست مخصصة لاستخدام معين في الحالات الطارئة.

وكما تلاحظ الجمعية، ينبثق اهتمام وفدي بالبند قيد النظر من الحالة في أفريقيا بصورة عامة، وفي منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية بصورة خاصة، حيث حدثت كوارث طبيعية ودارت صراعات بشكل خاص في السنوات الأخيرة. وقد عانى بلدي غينيا – المجاور لبلدان المنطقة دون الإقليمية التي تمر بحالة ما بعد انتهاء الصراع – من عواقب إنسانية وعواقب من أنواع أخرى. كما أن وجود اللاجئين والمشردين الذي طال أجله داخل بلدي بعد الأعمال الهجومية التي شنها الثوار في عام ٢٠٠٠ أثّر على البنى الأساسية الاجتماعية الثقافية، وحوّل أموالاً كانت مخصصة في البداية لبرامج التنمية.

وانطلاقاً من إدراك حكومة غينيا لالتزاماتها الدولية ومن إخلاصها لتقليدها الإنساني الأفريقي، وافقت على بذل جهود ضخمة لاحتواء تأثيرات الحالة وشاركت أيضاً مع جهات فاعلة أخرى من المجتمع الدولي – وعلى وجه الخصوص الجهات الفاعلة من المنطقة دون الإقليمية – في بذل جهود لاستعادة الأمن والسلم والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية بشكل عام، وفي البلدان المتضررة بالصراعات بشكل خاص. وفي ضوء تجربتنا، يعلق وفدي أهمية مستمرة على مسألة القدرة على تنسيق العمليات الإنسانية وإنشاء ولايات جديدة تتعلق بالجوانب الرئيسية للمرحلة الانتقالية: بناء السلام والانتعاش الاجتماعي الاقتصادي وإعادة بناء مؤسسات الإدارة المدنية والحكومة.

ولا يسعني أن أختتم دون إبراز أهمية الوقاية من الكوارث الطبيعية والصراع. ونرحب في هذا الصدد بالهياكل الموجودة – لا سيما آليات الإنذار المبكر ووسائل إدارات وهيئات الأمم المتحدة والفريق الاستشاري المخصص المعني بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراع التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها التابع لمجلس الأمن، التي تستحق أنشطتها الدعم. وينبغي أيضاً أن نهتم بتوصيات الأمين العام في تقريره عن منع نشوب الصراعات المسلحة (A/58/985). أخيراً، نأمل أن يتيح لنا المؤتمر العالمي الثاني المعني بالحد من الكوارث الطبيعية، الذي سيعقد في مدينة كوب في اليابان، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، فرصة لتلبية توقعات واحتياجات البلدان، نظراً للتأثيرات السلبية لهذه الكوارث.

السيد ساهوفيتش (صربيا والجبل الأسود) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الأمين العام على تقاريره الشاملة والمفعمة بالمعلومات، المقدمة في إطار بند جدول الأعمال قيد النظر.

تشير التقارير بوضوح إلى أن العمليات الإنسانية أصبحت أكثر تعقيدا وأوسع نطاقا، في مداها وعددها على حد سواء. وفي نفس الوقت، أصبح عمل موظفي المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء العالم أكثر خطرا، وأصبح يجري في ظل ظروف صعبة للغاية. إن الحادث المأساوي الذي وقع في ١٩ آب/أغسطس من هذا العام في العراق هو آخر برهان على خطورة، وفي الحقيقة ضراوة، أثر التهديدات على سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة. ومن البديهي أن هناك حاجة إلى وضع نظام معزز وموحد لإدارة الأمن يكون تابعا للأمم المتحدة، كما أشار إليه التقرير الوارد في الوثيقة A/58/344. ويحتاج موظفو المساعدة الإنسانية إلى العمل ما أمكن في بيئة يسودها الأمن والسلامة بغية إيصال المساعدات بنجاح.

ونؤمن بأن الهدف النهائي للمساعدة الإنسانية في حالات ما بعد الصراع هو ضمان إيجاد حلول دائمة، وبالتالي تهيئة الظروف لتنمية مستدامة. وكما ورد في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٣/٥ تكمن الأهمية الحاسمة لإدارة ناجحة للانتقال من الإغاثة إلى التنمية في إعطاء دعم أكثر للإنعاش والنشاطات الإنمائية طويلة الأمد، وبناء القدرات على جميع المستويات، وتحسين الملكية الوطنية. وينبغي زيادة النظر في مسألة الانتقال من الإغاثة إلى التنمية بأسلوب متكامل، بهدف تفهم أفضل لآثار تلك العملية إبان وضع البرامج الإنسانية والمنظمات الإنمائية.

ومن تجربتنا بوصفنا بلدا يتلقى المساعدة الإنسانية، وكما جاء في تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/58/89، نعلم بأن التنسيق في سياق الانتقال من الإغاثة إلى التنمية عملية كبيرة وتتطلب وقتا ومشاركة تامة من الحكومات والجهات المانحة في المراحل المبكرة. وعملية التنسيق فيما بين مقدمي المساعدة وبين مقدمي المساعدة والمتلقين لها، ينبغي أن يتم استعراضها وتعديلها على الدوام لتتلاءم مع الاحتياجات الحقيقية في الميدان ولجعلها أكثر فعالية، وتتلافى المنافسة والتداخل والازدواجية في الأنشطة. ومن أجل تحسين التماسك وتقديم الإرشاد الواضح والموحد وفي الوقت المناسب لمنظومة الأمم المتحدة، نؤيد تأييدا كاملا إنشاء اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية والفريق العامل المشترك المعني بقضايا الانتقال التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

وأود أن أركز بشكل خاص على الوثيقة A/58/358، المعنونة ”تقديم المساعدة الاقتصادية إلى دول شرق أوروبا المتضررة من التطورات في منطقة البلقان“. يشمل التقرير مراجعة شاملة فيما يتعلق بالمساعدة الاقتصادية المقدمة، ولا سيما لبلدان جنوب شرقي أوروبا. ويصدق التقرير أيضا على خطورة المشاكل الاقتصادية التي تواجهها تلك الدول، بما في ذلك بلدي.

وكما ورد في التقرير، تمكنت بضعة بلدان في المنطقة من الشروع في السير على طريق النمو المستدام، والعديد منها ما زالت تواجه مشاكل تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي، وهي متأخرة في اللحاق بعملية التكامل في الاقتصاد الأوروبي. ولذلك نتفق تماما مع الاستنتاجات التي خلص إليها التقرير ومفادها أنه سيكون استمرار الدعم المقدم من المانحين، ومشاركة المنظمات الإقليمية، ومشاركة القطاع الخاص أمورا أساسية بالنسبة لإعادة التعمير وتحقيق الاستقرار والتنمية في منطقة البلقان.

إن آليات التعاون الإقليمية تكتسي أهمية رئيسية في ذلك الصدد. فجدول أعمال تيسالونيكي لغرب البلقان،

الذي أشير إليه في التقرير، يمثل خطوة هامة إلى الأمام في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والمنطقة. وينبغي لتنفيذه أن ييسر ويسرع انتقالنا من الإغاثة إلى التنمية في جملة أمور أخرى. فأنشطة الفعاليات الإقليمية الأخرى، مثل ميثاق تحقيق الاستقرار لجنوب شرقي أوروبا والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، والمصرف الأوروبي للاستثمار والشركاء الآخرين، هي كذلك هامة جدا فهي. تملك دورا قياديا للاضطلاع به في مجالات إعادة بناء البنية التحتية والنهوض بالقطاع الخاص واجتذاب الاستثمار التي تمس الحاجة إليها.

وتقوم صربيا والجبل الأسود بإعادة هيكلة اقتصادية عميقة. وهي بذلك تعمل على تعبئة مواردها الداخلية للتغلب على وضعها الضعيف وإنجاز الإصلاح بسرعة. إن هدفنا هو إتمام عملية الانتقال من الإغاثة إلى التنمية وتنفيذ سياسات إنمائية تشجع على إيجاد حلول دائمة وتعزز القدرات الوطنية لتلبية الاحتياجات الأساسية لأشد الأشخاص ضعفا. فبرنامج الإصلاح والانتعاش الجاري تنفيذه مؤلم. وترافقه أيضا بعض الآثار السلبية التي تشمل، على سبيل المثال، زيادة البطالة، والتكاليف المتزايدة في الخدمات الأساسية التي تضر بشرائح عديدة من المجتمع.

ومع أن المهمة الصعبة لإعادة الإعمار جارية الآن، إلا أن الموارد تبدو نادرة. ولسوء الطالع، فالمساعدة الإنسانية آخذة في التراجع ويعود ذلك إلى تحول تمويل المانحين لحالات الطوارئ إلى أجزاء أخرى من العالم. إلا أن المساعدة الإنسانية لا تزال مطلوبة لمعالجة الفقر واسع الانتشار والخدمات الأساسية الضعيفة وتلبية احتياجات إحدى أكبر المجموعات السكانية المشردة في أوروبا، أعني أكثر من ٣٨٠ ٠٠٠ لاجئ من يوغسلافيا السابقة، وحوالى ٢٦٠ ٠٠٠ من الأشخاص المشردين داخليا معظمهم من كوسوفو وميتوهيا. وهناك أهمية خاصة بالنسبة لنا وهي المساعدة المالية والمساعدة الأخرى من الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية لتنفيذ استراتيجياتنا الوطنية الرامية إلى حل مشاكل اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا. وتلك الاستراتيجية الوطنية، التي تم دمجها في استراتيجية التنمية الشاملة وبرنامج الإصلاح في البلد، تجدد التزامنا بإيجاد حلول دائمة لمشاكل اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا. وتتعاون صربيا والجبل الأسود أيضا بشكل ثنائي وإقليمي مع البلدان المجاورة لمعالجة أزمة اللاجئين بشكل شامل.

أما بالنسبة للأشخاص المشردين داخليا، فنرحب بحقيقة أن وحدة المشردين داخليا في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية باتت قيد العمل، وهي تظهر الحاجة إلى إيجاد حل للمشاكل المعقدة للعدد المتزايد من الأشخاص المشردين داخليا. وفي ذلك السياق، نود أن نشير إلى الطابع الخاص لمشكلة الأشخاص المشردين داخليا في صربيا والجبل الأسود. ونناشد بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تعزيز جهودها من أجل الوفاء بالالتزامات الواردة في قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) وتهيئة الظروف الضرورية لعودة آمنة للمشردين.

إن الانتقال من الإغاثة إلى التنمية في بلدي له أيضا أثر على عمل برامج الأمم المتحدة ووكالاتها. فالتنسيق الإنساني، برعاية المنسق المقيم الذي تم تعيينه العام الماضي، يهدف إلى تعزيز الروابط بين وكالات الأمم المتحدة وبرامجها والسلطات الوطنية، وكذلك بين المنظمات الإقليمية المعنية والمنظمات الإنمائية الأخرى. ومن جهتنا، سنواصل بذل جهودنا لتحسين التعاون والتنسيق بشكل أكبر من أجل تمكين تلك الآلية من تلبية الاحتياجات الحقيقية بطريقة أكثر فعالية. إننا نقدر عاليا مشاركة منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والمؤسسات المالية الدولية التي تواصل تقديم المساعدة إلى بلدنا. إلا أن مواصلة عملها ستظل أمرا ضروريا.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا للمساعدة الإنسانية المقدمة إلى بلدي على مدى السنوات القليلة الماضية من عدد من الدول التي أشير إليها في التقرير الوارد في الوثيقة A/58/358، ولا سيما المساهمين الرئيسيين مثل الاتحاد الأوروبي ووكالات ومنظمات الإغاثة الدولية.

السيد موسامباشيمي (زامبيا) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشيد بالأمين العام على تقريره الشامل والمختصر جدا الوارد في الوثيقة A/58/89 الذي تم تقديمه في إطار بند جدول الأعمال هذا. ويشير التقرير إلى قضايا تهم بلدي.

تناول تقرير الأمين العام باقتدار موضوع تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة، مع اهتمام خاص بالتمويل الإنساني، وفعالية المساعدة الإنسانية والانتقال من الإغاثة إلى التنمية. ويتناول التقرير أيضا التطورات والتحديات الإنسانية الرئيسية التي حدثت العام الماضي، ويعالج بعض القضايا الرئيسية المتعلقة بحماية المدنيين والأشخاص المشردين داخليا، والتخطيط لمواجهة الحالات الطارئة، والكوارث الطبيعية وفيروس نقص المناعة البشرية في سياق الحالات الطارئة.

ونرحب بالاقتراحات الواردة في التقرير والتي تؤكد، ضمن جملة أمور أخرى، على ضرورة بناء القدرات الوطنية والإقليمية المتزايدة في حالات الإنذار المبكر ورصد الكوارث الطبيعية والاستعداد للكوارث الطبيعية، والتخفيف من أثرها والاستجابة من خلال تعزيز التنسيق في مجالات تبادل المعلومات والتحليل والدعم السوقي وتنسيق الاستجابة وتوطيد العلاقات مع الهياكل الإقليمية القائمة.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، عندما تكلم وفدي في جلسة مناقشة حول أزمة منطقة الجنوب الأفريقي وحول النداءات الموحدة ذات الصلة التي أطلقتها الأمم المتحدة، اغتنمت تلك الفرصة لكي أشكر الأمم المتحدة وشركاءها ولا سيما برنامج الأغذية العالمي على مساعدة منطقة الجنوب الأفريقي، بما فيها زامبيا، خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، وبهذا منعت ما كان يمكن أن ينشأ من مجاعة وكارثة الموت الجماعي لو لم يكن التدخل سريعا.

يقدر وفدي كل التقدير الزيارات المتعددة التي قام بها السيد أوشيما، وكيل الأمين العام السابق في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. كما نرحب بخلفه السيد جان إيغلاند ونعده بتقديم دعمنا له وتعاوننا معه. ويقدر وفدي أيضا الزيارات التي قام بها إلى زامبيا السيد جيمس موريس، المبعوث الخاص للأمين العام المعني بالحالة الإنسانية في الجنوب الأفريقي. ونحن نشيد به وبفريقه على ما أبدياه من التزام وجهود شخصية لمساعدة زامبيا في مأزقها ومساعدة آخرين في منطقة الجنوب الأفريقي. وخلال آخر زيارة له لزامبيا، التقى السيد موريس والسيدة ماشيل معا رئيس جمهورية زامبيا، السيد موانواسا، وعددا من الوزراء الرئيسيين، فضلا عن شريحة من واضعي السياسة العامة، وخبراء بشأن آثار مرض فيروس نقص المناعة البشرية على زامبيا. والحكومة بصدد دراسة التوصيات التي صدرت عن ذلك الاجتماع من أجل اتخاذ الإجراءات الملائمة.

خلال الفصل الزراعي ٢٠٠١- ٢٠٠٢، واستجابة للعجز الغذائي الناتج عن الجفاف، اتخذت الحكومة عددا من التدابير الرامية إلى تشجيع الإنتاج الزراعي وتعزيز الأمن الغذائي. وهذه التدابير تتضمن أولا، استيراد حوالى ٢٠٠ ٠٠٠ طن من الذرة؛ ثانيا، تقديم الأغذية الغوثية إلى المناطق المحتاجة؛ ثالثا، إعداد البرنامج المتكامل للأمن الغذائي الذي يرمي إلى تمكين المزارعين الضعفاء عن طريق توفير الائتمان لهم؛ ورابعا، التوزيع المبكر للأسمدة من قبل وكالة الأغذية الاحتياطية. ونتيجة لتلك التدابير استطاعت زامبيا

الحصول، في الفصل الماضي، على محاصيل تتجاوز ما حصلت عليه خلال السنوات الخمس السابقة. وحكومتي مصممة على مواصلة تنفيذ هذا البرنامج.

ختاما، يود وفدي أن يشير إلى أنه، رغم تحقيق نجاحات كبيرة في القطاعين الزراعي، والاجتماعي على حد سواء، فإن وباء فيروس نقص المناعة البشرية يفاقم الوضع حيث يهاجم هذا الوباء أكثر أعضاء المجتمع إنتاجية – أولئك الذين يعملون في القطاع الزراعي والذين لهم علاقة بإنتاج الأغذية. وقد نتج عن ذلك الوباء ملايين من الأيتام والأرامل والمسنين الذين يعيشون في فقر مدقع. إن الضعفاء من أعضاء مجتمعنا هم الذين يحتاجون إلى أن نضمن لهم الحصول على الغذاء، والصحة الأساسية، والمياه، والمرافق الصحية، والأدوية الرديفة معقولة الكلفة لعلاج أو منع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومثل ذلك الاهتمام سيؤدي بدرجة كبيرة إلى عكس مسار تلك الكارثة الإنسانية.

وأود أن أناشد الأمين العام من خلال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن يزيد الدعم المقدم إلى زامبيا والبلدان الأخرى في المنطقة من أجل زيادة تعزيز أمنها الغذائي.

كما أود أن أشيد بجهود الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لمساعدة زامبيا في الوقت الذي تواجه أزمة إنسانية. وستستمر بلادي في التطلع إلى تلقي الدعم منهما.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.